



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي

عنوان المذكرة:

معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر

في الجزائر

دراسة قياسية تحليلية

للفترة الممتدة 2000 - 2016

إشراف الأستاذة:

زرواط فاطمة الزهراء

إعداد الطالبة:

بن حليلة أسماء

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة العلمية
محمد عيسى احمد محمود	رئيسا	أستاذ محاضر "أ"
زرواط فاطمة الزهراء	مقررا	أستاذة التعليم العالي
حيمور مصطفى	مناقشا	أستاذ مساعد

السنة الجامعية : 2018 - 2019

شكر و تقدير

قال الله تعالى : " رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي و علي

والدي و ان اعمل صالحا ترضاه و ادخلني برحمتك في عبادة الصالحين

سورة النمل . الآية 19

الحمد و الشكر لله و الصلاة و السلام علي افضل خلق الله الذي بسنته اهتدينا

و بالقرآن الكريم المنزل عليه تعلمنا و بسورة العلق انارت دربنا و فتحت

طريق العلم امام أعين الأنام.

و عليه لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذة : زرواط فاطمة

الزهراء و الأستاذ : حيمور مصطفى الذي أثار دربي بنصائحه و توجيهاته

القيمة و إلي كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع

إهداء

أهدي ثمرة جهدي التي لطالما تمنيت إهداءها و تقديمها

في أحلي صورة لها إلى التي حملتني وهنا على وهن، وقاسمت

المك أمي إلى من تمررتني بعطفها و حنانها، إلى أول كلمة نطقت بها شفتاي

أمي الحبيبة (حفظها الله)

إلى الذي عمل وكد وجد فقاس ثم جلب حتى وصلت إلى

هدفي هذا، إلى المصباح الذي لم يبدل إمدادي بالنور، إلى الذي علمني

بسلوكه خصالاً أعتز بها في حياتي إلى والدي العزيز (حفظه الله .)

إلى من قسمته حياتي وشركته أحلامي زوجي الحبيب

إلى فلذة كبدي و أغلى ما لدي بنيتي الغالية مريم البتول

إلى الطيبتان و الرائعتان اللتان تمررتني دعواتهما ، جدتي (حفظهما الله)

إلى من شاركني ظلمة الرحم و نور الحياة إخوتي الأعماء

إلى كل صديقاتي و إلى كل أحبائي وأقربائي و كل من له الفضل في تربيته

وتعليمي، إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع

المقدمة العامة

المقدمة العامة

المتتبع لأحداث الساحة الاقتصادية العالمية يدرك بلا شك أن ثمة تحولات غير مسبوقه شهدتها هذه الأخيرة وكان ذلك منذ بداية عقد التسعينات، تمثلت أساسا في تكريس بؤادر العولمة الاقتصادية عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، والزيادة السريعة والمتزايدة للتجارة الدولية ولحجم التبادلات المالية الدولية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحي من أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي وأبرز مظاهر عولمته، عبر توسع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات التي شجعت على ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة، والاتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية من خلال تجاوز اقتصاد السوق بعد فشل التجربة الاشتراكية، وكذلك التغيير الهام الذي طرأ على طبيعة الإنتاج ورأس المال أيضا بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي.

كل هذا وإلى جانب الاضطرابات الاقتصادية التي عانت منها الدول النامية والتي دفعتها إلى التسارع نحو الالتحاق بركب التجمع والتكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي تحت لواء التحديات الجديدة من أجل تجنب التهميش ولقد تأكد ذلك عبر تسابق الكثير منها نحو تحرير اقتصادياتها من خلال الجهود المبذولة والتي مازالت تبذل في سبيل إعادة تشكيل البنى الهيكلية، والسعي نحو تجسيد المناخ الملائم فيها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل تحفيز نمو اقتصادياتها وتعزيز حيويتها، وتنويع مصادر الدخل، وجلب التكنولوجيا الحديثة والدخول في دائرة التطور الاقتصادي الجاري باستمرار.

ان تسابق الدول النامية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وحرص حكومتها على بذل المزيد من الجهود لأجل تحسين مناخ العمل الاستثماري المستقر والأمن، وكان من أجل تحقيق تغيرات أساسية في مصادر النمو من النفط إلى القطاعات غير النفطية، وتنويع النشاط الاقتصادي ومن نشاطات القطاع العام إلى نشاطات القطاع الخاص، ومن نشاطات إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات إلى نشاطات تنافسية موجهة للتصدير، ومن أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وترقية معارف الاستخدامات التكنولوجية، وزيادة فرص العمل، إلى جانب اعتماده كوسيلة تمويلية خارجية بديلة محمودة العواقب لاقتصادياتها مقارنة بتلك الوسيلة التقليدية "القروض الخارجية" التي كانت عواقبها وخيمة، وبالتالي الاستجابة الحقيقية لشروط ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي .

بالرغم من كل الأسباب التي أدت إلى البحث عن الشريك الأجنبي إلا أن هناك جدل قائم بين مؤيد ومعارض للاستثمار الأجنبي مما ينجر عنه خصوصية المؤسسات العمومية، فالجزائر كبلد نامي عرف عدة تقلبات واضطرابات اقتصادية حادة ترجع إلى ظروف داخلية وخارجية أبرزها المديونية التي تعتبر من أهم مشاكل التبعية، مما دفع بالحكومة

الجزائرية إلى البحث عن حلول قد تكون ايجابية وسلبية في نفس الوقت وكانت أول مرحلة انتقالية من نظام مركزي إلى اقتصاد السوق، وتماشيا مع هذه التحولات الكبرى تبنت سياسة الانفتاح نحو الخارج وتعديل قوانين سابقة تخص تشجيع الاستثمار أهمها المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات ووضع جملة الإجراءات التحفيزية ومنح التسهيلات اللازمة لذلك. ولهذا اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالرغم من ذلك فهناك العديد من المعوقات التي تواجه المستثمر عند قيامه بالاستثمار خاصة في الدول النامية، التي أصبحت تسعى جاهدة لإزالة الحواجز والمعوقات التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها الى السوق المحلي.

إشكالية البحث:

السؤال الرئيسي: ماهي المحددات الرئيسية المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وكيف يمكن

أن تواجه الجزائر العراقيل والمشاكل التي تعيق مناخها الاستثماري؟

الأسئلة الفرعية: من خلال طرح هذه الإشكالية نحاول طرح بعض الأسئلة الفرعية والتي يمكن الإجابة عليها

خلال بحثنا هذا والتي تتضمن :

ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما أهميته؟

ماهي السياسة التنموية التي ينتهجها الاستثمار الأجنبي المباشر؟

ماهي الظروف المناخية التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهي الشروط المتعلقة به؟

فرضيات البحث:

إن التساؤلات السابقة تقودنا إلى وضع الفرضيات التالية :

✚ الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء

عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية ويهدف تحقيق عائد حيث يعمل على تحسين كفاءة

الأداء والمردود الاقتصادي .

✚ يعتمد الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير على سياسة جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج وعلى

حماية الدولة الخاضعة لها من هاجس المديونية والتي تعيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية وكذلك تبني

القوانين الصارمة التي تساعد على تحفيز وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر .

✚ نجاح الاستثمار الأجنبي مرهون بتوفير ظروف مناخية وشروط اقتصادية وأمنية وسياسية ملائمة

أسباب اختيار البحث :

- تزايد اهتمام العديد من البلدان بالاستثمار في الجزائر.
- التركيز على أهمية توظيف الموارد المالية في مشاريع تنموية والتي أغلبها تكون في شكل مدخرات .
- محاولة إيجاد الحلول اللازمة لهيئة البيئة الاستثمارية في الجزائر.

أهداف البحث:

- إبراز دور الاستثمار في التقدم والرقي، والتمكين من تبيان إعادة الاعتبار الدولي للتدخل الأجنبي في ميدان الاستثمارات.
- إعطاء نفس جديد للمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تمكنها من إثراء مختلف الآراء والتدابير العملية بشأن رفع عجلة التنمية وإزالة كل العوائق التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحديدها.
- إبراز وإظهار وتبيين مدى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الجزائر، وإعطاء صورة واضحة وحقيقية وواقعية لمستجدات ما أحدثه هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية على الجزائر من خلال ماهي عليه وما توصلت إليه وما أصبح عليه في الأجل البعيد.
- اعداد نموذج قياسي لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، يمكننا من وضع مجموعة من السياسات الملائمة لجذب المزيد من الاستثمارات .

أهمية البحث:

تبرز أهمية الدراسة من الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي في دفع عجلة التنمية إلى الأمام في الجزائر، وبإعتباره خطوة أساسية لتكثيف الإقتصاد الوطني مع الإقتصاد العالمي، من خلال الإنتقال المحكم إلى إقتصاد السوق، كما له أهمية بالغة في توسيع الشراكة والتعاون الدولي في إطار العولمة الإقتصادية .

المنهج المستخدم:

لمعالجة هذا الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع كما سيتم استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وبغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية وذلك وفقاً لأسلوب دراسة الحالة هنا، وذلك لتحليل وتفسير أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية، ، التقدير، الاختبار والتنبؤ باستعمال برامج معلوماتية تتماشى مع طبيعة الموضوع ، وسيتم الاستعانة ببرنامجين (EViews, EXCEL) وإجراء الاختبارات اللازمة واستخراج النتائج.

هيكـل البحث:

لقد اقتضت دراستنا تقسيم هذا البحث الى ثلاثة فصول سبقتهم المقدمة العامة التي تحوي ملخص عام عن الموضوع في الفصل الأول إلى مدخل الاستثمار والذي يحتوي على مفهوم للاستثمار ومحددات، مقومات، مجالات ومخاطر الاستثمار، بالإضافة إلى نظرة عامة عن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المفهوم، الأشكال، الأهداف، مبادئ ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة على ذلك الآثار الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبما أن موضوعنا يخص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فقد ركزنا في الفصل الثاني على هذا الامر من خلال دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كما نعرض الاصلاحات الاقتصادية الجزائرية في مجال جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا العراقيل و المعوقات التي يواجهها.

أما الفصل الثالث والأخير فهو المغزى من الدراسة حيث قمنا بتحليل محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية و في الاخير الدراسة الإحصائية و الإقتصادية و القياسية للنموذج المقدر.

الدراسات السابقة:

- الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر واقع وأفاق.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية للدول النامية.
 - الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وحوافزه.
- وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ودراسته والله المستعان على ذلك وهو يهدي سواء السبيل.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار

الأجنبي المباشر

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن العشرين، لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها تكون محل العديد من الاقتصاديين، ويكمن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليه العديد من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، وكذا الدور الحيوي الذي يلعبه من رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنيات المتقدمة والإمام بها من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إليه من طرف الدول النامية للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها.

ومن أجل الإمام بالجوانب المتعلقة بالاستثمار عموماً والاستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

✚ مدخل للاستثمار؛

✚ ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؛

✚ أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مدخل للاستثمار

يعتبر الاستثمار ظاهرة من الظواهر الاقتصادية البالغة الأهمية حيث تعتمد عليه أي دولة في تنمية اقتصادها باعتبارها الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي، فعملية الاستثمار تتدخل فيها عدة أطراف هامة منها المحاسبة والمالية وغيرها لهذا وجب تقديم نظرة عامة للاستثمار من خلال المفهوم، المحددات، المقومات الأساسية، ومجالات ومخاطر الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

كلمة الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف عديد المفكرين والاقتصاديين وغيرهم، ولقد أصبح قضية أساسية متداولة محلياً ودولياً، وبذلك أصبح الشغل الشاغل لكثير من رجال الاقتصاد الذين اختلفوا في تعريفهم له لكنهم أجمعوا في تسليط الضوء على بعض المفاهيم.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

لقد تعددت تعاريف الاستثمار واختلفت باختلاف ميادينها ومجالاته لذلك يتم تعريفه كما يلي :

- ✓ استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والحفاظ على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها².
- ✓ التضحية بالموارد التي تستخدم في الحاضر على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معينة حيث أن العائد الكلي أكبر من النفقات الأولية للاستثمار³.

1 ظاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل، الأردن، 1997، ص 37

2 Abdellah Boughaba, *Analyse et évaluation de projets*, Berti edition, imprime en France, paris, 1999, p:07

3 غلا شبوط، واقع الاستثمارات في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية 2002 - 2012 مذكرة ماستر 2012 2013 ص 12

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

✓ عبارة عن مجموعة الممتلكات والقيم الدائمة مادية كانت أو معنوية أو منشأة من طرف مؤسسة، وذلك من أجل استعمالها كوسيلة دائمة الاستغلال وليس بهدف بيعها أو تحويلها¹.

ومنه يمكن استخلاص مفهوم شامل للاستثمار من خلال وجهات نظر مختلفة " بحيث أنه يقصد بالاستثمار التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية وذلك مع توفير عائد معقول يحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات"

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار:

إن الاستثمار يتكون من عدة أنواع وهذا حسب الهدف المراد تحقيقه من خلال الاستثمار يمكننا أن نعطي الاستثمارات البارزة في النشاط الاقتصادي وهي كما يلي :

- استثمارات التبدل: تهدف هذه الاستثمارات كما يظهر من خلال تسميتها إلى تبديل مثلاً آلة قديمة بألة جديدة بصفة عامة تخص وسائل الإنتاج .
- استثمارات التطوير والإنتاجية: هي استثمارات لها هدف تخفيض تكاليف الإنتاج بأكبر قدر ممكن وذلك بتطوير القدرات الإنتاجية .
- استثمارات التوسيع: قد تحتاج المؤسسات في بعض الأحيان إلى توسيع مجال عملها وإمكانيتها ويتم توسيع المؤسسة بزيادة قدراتها الإنتاجية كالآلات، مساحة الورشات وغيرها
- استثمارات التحديد: هي استثمارات تعتمد من أجل خلق منتج جديد في السوق وهذا لتعزيز مكانتها في السوق

الفرع الثالث: أهمية الاستثمار

إن تقدم الدول اليوم يقاس على أساس حجم استثماراتها أو أصولها التي تعتبر من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني ومستوى المعيشة فبالإضافة للاستثمارات أهمية اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية .

وتكمن هذه الأهمية في الدور الهام الذي يلعبه في عملية النمو الاقتصادي فهو يعتبر متغير هام جداً، يدخل في تحديد الطاقة الإنتاجية كما أنه يؤدي إلى زيادتها وتزداد أهميته لاعتباره من مكونات الطلب الكلي².

¹ محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص: 22.

² أحمد زكريا ضياء، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الأردن، 2005، ص: 84

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الرابع: أهداف الاستثمار

تكمن أهداف الاستثمار فيما يلي¹:

1. تحقيق العائد: هو هدف عام للاستثمار فمهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح.
2. -تكوين الثروة وتنميتها: يكون هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها .
3. تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات: وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.
4. المحافظة على قيمة الموجودات: يسعى المستثمر إلى التنوع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها .

الفرع الخامس: أدوات الاستثمار

أدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر متعددة من بينها²:

- ✓ **الأوراق المالية:** تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا الحاضر، وذلك لما توفره من مزايا للمستثمر لا تتوفر في أدوات الاستثمار الأخرى، وتختلف الأوراق المالية فيما بينها إلى :
 - أدوات ملكية، أسهم ،
 - أدوات مديونية(سندات وغيرها
- ✓ **العقارات:** يتم الاستثمار في العقارات بشكليين:
 - الشكل المباشر: عندما يقوم بشراء عقار حقيقي (مباني وأراض)
 - الشكل غير المباشر: كان يقوم بالمشاركة في محفظة مالية إحدى صناديق الاستثمار العقارية
- ✓ **السلع:** تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن أسواق متخصصة قد تكونت للبعض منها على غرار بورصات الأوراق المالية، مثل: بورصة للقطن في مصر أو في نيويورك، بورصة الذهب في لندن... الخ .
- ✓ **المشروعات الاقتصادية:** تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار انتشارا، وتنوع أنشطتها ما بين صناعي وتجاري وزراعي... الخ، كما أن منها ما يتخصص بتجارة أو صناعة السلع ومنها ما يتخصص بتجارة أو صناعة الخدمات .
- ✓ **العملات الأجنبية:** تحوز أسواق العملات الأجنبية على اهتمام قسم كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر، حيث تنتشر في شتى أنحاء العالم مثل لندن، باريس، فرانكفورت، طوكيو، ونيويورك وغيرها .

¹ محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، ط2، الأردن، 1999، ص:25

² قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمارات، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص:52

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: المحددات والمقومات الأساسية للاستثمار

للإحاطة بالاستثمار يجب أن يكون هناك عوامل تحدده من كافة الجوانب كما يجب أن يكون هناك مقومات لذلك سيتم التعرف عليهم فيما يلي :

الفرع الأول: محددات الاستثمار: من أهم العوامل المحددة للاستثمار نذكر:

❖ **العائد:** يمثل العائد دخل المشروع وكلما كان مستوى الربح المحقق لدى المشروع مرتفعاً زادت مقدرته على الاستثمار وزادت رغبته في نفس الوقت ولاشك أن مقدرة المشروع على تمويل برامج الاستثمار المطروحة أمامه يعتبر من أهم العوامل المحددة لحجم الاستثمار والعكس صحيح بمعنى ان انخفاض الربح قد يتسبب في كثير من الحالات في تأجيل القيام بالاستثمارات الجديدة وربما الاكتفاء باستبدال القدر الهالك من رأس مال المشروع (الاستثمار الإحلالي) فالربح إذن هو الحافز الأساسي لجميع المشروعات الخاصة¹.

❖ **سعر الفائدة:** يمول المشروع استثماراته الجديدة إما عن طريق الإقراض أو عن طريق الموارد الذاتية وفي حالة اعتماد على الإقراض فإن سعر الفائدة يمثل تكلفة إقراض الأموال المستخدمة في الاستثمار، أما في حالة اعتماده على موارده الذاتية سعر الفائدة يمثل تكلفة الفرصة البديلة أي أنه يمثل العائد الذي يضحي به المشروع حالة استخدامه موارده الذاتية في الاستثمار في أصل جديد بدلاً من إيداعه في البنك وتحقيق فوائد، ولذلك يمكن أن نطلق على سعر الفائدة تكلفة الاستثمار حيث مع ثبات العوامل الأخرى وارتفاع سعر الفائدة ينخفض حجم الاستثمار والعكس صحيح².

❖ **الكفاية الجديد للاستثمار:** طالما أن المشروع الخاص يسعى إلى تعظيم أرباحه فإن من أهم العوامل المحددة للاستثمار معدل العائد المتوقع من الاستثمار، فلا يكفي أن يكون سعر الفائدة منخفضاً حتى يقبل المشروع على الاستثمار في مجال من المجالات وإنما يتعين أن يكون معدل العائد المتوقع من الاستثمار أعلى من أو يساوي على الأقل سعر الفائدة، وهذا ما تقرره الكفاية الحدية للاستثمار³.

❖ **التوقعات:** حيث عرفنا أن كل منظم يقوم بعملية التنبؤ للمستقبل، وهذه التنبؤات قد تكون متفائلة أو متشائمة، فالمستثمر الذي يتوقع زيادة الطلب على منتجاته أو زيادة أسعارها ويتوقع رواج الاقتصاد سوف يتوسع بمشروعاته والعكس صحيح.

❖ **التقدم التكنولوجي:** إن مسابرة التقدم التقني مسألة في غاية الأهمية المشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية داخل الصناعة أو في الأسواق، فالثمرة التي ينتظرها أي مشروع من عملية التقدم

¹ طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص: 124.

² دريد محمود السامري، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص: 85.

³ عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة للكتب، الإسكندرية، 1997، ص: 105.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

التقني تتمثل في رفع كفاءته الإنتاجية كذلك ينبغي الإشارة إلى أن بعض أنماط التقدم التقني تقترن بظهور صناعات جديدة ومن ثمة إنتاج سلع جديدة، ومع نشأة الطلب عليها يتم الاستثمار فيها¹.

الفرع الثاني: المقومات الأساسية للاستثمار

لقد حظي الاستثمار بحوافز عديدة ومهمة تخفف من ثقل الأعباء وتتمثل فيما يلي²:

- ✓ الموارد المتاحة: متمثلة في الأموال التي يمكن توفيرها من مصادرها المختلفة، أو ما يمكن اقتراضه من السوق أو الأموال التي يحتجزها المستثمر في منشأته في شكل إحتياطات أو أرباح محتجزة أو مخصصات نقدية لإهتلاكات الأصول الثابتة أو غيرها.
- ✓ المستثمر: وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدرا من مخاطرة توظيف موارده الخاصة، أو تلك التي تأخذ على عاتقه ردها لمستثمر آخر أكثر تحفضا على أمواله من المستثمر الرئيسي وذلك من أجل تحقيق أغراضه التي تكون في العادة الحصول على أكبر قدر من الأرباح المادية، وغيرها من العوائد أو المكاسب غير المادية.
- ✓ الأصول: وهي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله متمثلة في شتى الأصول كالعقارات والمشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة كالزراعة والصناعة والتعدين والصيد البحري والخدمات الاستثمارية، ومحافظ الأوراق المالية كالأسهم والسندات وغيرها من الاستثمارات التي تنعكس آثارها على الإنتاج.

المطلب الثالث: مجالات ومخاطر الاستثمار

تعدد مجالات الاستثمار لتعدد أنواعه، وبالتالي تظهر مخاطره على حسب نوعية المجال الذي ينتهي إليه، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مجالات ومخاطر الاستثمار.

الفرع الأول: مجالات الاستثمار

يجب أن نفرق بين نوعين من الاستثمار على حسب نوعية المجال الذي تنتهي إليه إيراداتها، وهي كما يلي³:

1. الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت: للاستثمار في تكوين رأس الثابت عنصران هما:
 - تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية ومن أمثله هذا النوع: المباني الآلات والأجهزة... الخ
 - تكوين رأس المال الثابت يولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية، ومن أمثله هذا الاستثمار بناء السدود وتسيير الطرق.
2. الاستثمار لإضافة مخزون سلعي: هناك نوعان من الإضافة للمخزون السلعي⁴:
 - أ- إضافة اختيارية: هو المخزن الذي تحتفظ به الوحدات الإنتاجية لأغراض التشغيل سواء كان صناعي أو تجاري، على أن تقوم هذه الوحدات بالسحب منه أو بالإضافة إليه حسب الأموال الاقتصادية، حيث نجد في المؤسسات

¹ حمو عارف، مبادئ الاقتصاد، مطابع الشمس، عمان 1993، ص: 129

² عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص: 125.

³ محمد مطر، مرجع سابق، ص: 173-174

⁴ موشيار معروف كاكما مولا، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص: 39.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الصناعية يكون الفرض من المخزون السلعي الاختياري هو تسهيل العمليات الإنتاجية وضمان استمرارها دون توقيف بحيث تكون جميع مستلزمات الإنتاجية معدة للتشغيل، أما في المؤسسات التجارية يكون الغرض من المخزون السلعي الاختياري هو تسهيل عمليات التجارة حتى يمكن جميع المتعاملين التجاريين من تسليم السلع إلي العملاء فيلبي طلباتهم .

ب- إضافة إجبارية: هو الذي ترغب فيه الوحدات الإنتاجية نتيجة خطأ تحديد حجم الإنتاج أو حجم الطلب على المنتجات، وعليه تجد المؤسسة نفسها عاجزة عن تصريف جزء من منتجاتها فتضطر على إيداعه في المخازن وهذا الإيداع يدل على الإسراف وقد يكون المنتج السلعي بدافع الاحتكار وتقوم بعض الوحدات باحتجاز جزء من الموارد المتاحة في فترة معينة توقعها لارتفاع الثمن في فترة مقبلة مما يسمح بتحقيق أرباح.

الفرع الثاني: مخاطر الاستثمار

إن مخاطر الاستثمار وبكل بساطة هي عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع من وراء الاستثمار بل وقد تمتد وتشمل مال المستثمر " رأس المال " بالإضافة إلي العائد المتوقع، كما أنها تعني احتمال حدوث خسارة فإنه لكل نوع من أنواع الاستثمار مخاطر قد تكون كبيرة أو ضئيلة وتنقسم إلي قسمين:

- مخاطر نظامية: هي مخاطر تتعلق بالنظام العالم في الأسواق وحركتها والعوامل الطبيعية والسياسية... الخ. ومثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمارات وإنما عندما تقع عندها تصيب 1 جميع مجالات وقطاعات الاستثمار¹
- مخاطر غير نظامية: هي المخاطر التي تقع بعد طرح المخاطر النظامية مثل: التغيرات في أسعار الفائدة وتدهور العمليات الإنتاجية ومثل هذه المخاطر عندما تقع تصيب مجال معين من الاستثمار ولا تصيب مجالا آخر وعموما يمكن أن نعدد مخاطر هذا الاستثمار فيما يلي: ² أ- مخاطر العمل: هي المخاطر التي قد تنتج الاستثمار في أدوات عائدة إلى مجال معين وقد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار
- ت- مخاطر السوق: هي المخاطر التي تنتج عن التغير العكسي في الأسعار والأدوات المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق .
- ث- مخاطر سعر الفائدة: تبرز هذه المخاطر عندما يضطر المستثمر لبيع السندات مثلا التي تملكها الخاصة إلى النقد الجاهز، فإذا كانت أسعار الفائدة السائدة في السوق أعلى من أسعار الفائدة التي تحملها سندات فإنه سيضطر إلى بيع سندات بأقل من قيمته الاسمية والعكس صحيح³ .
- د- مخاطر سعر الصرف: هي المخاطر التي تنتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقدرة الشرائية⁴ .

¹ لسيد عليه، تحليل مخاطر الاستثمار، دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص: 63.

² رمضان زياد، مبادئ الاستثمار المادي والحقيقي، دار وائل للنشر، الأردن، 1998، ص: 330

³ طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص: 17

⁴ طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص: 18

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

هـ- مخاطر نقدية: هي المخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تسديد الأموال المقرضة لغاية الاستثمار أو حتى من عدم القدرة على تحويل الاستثمار إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة¹.

و- المخاطر الاجتماعية: هي المخاطر التي تنجم عن التفسيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعاره وأدواته تنجم عن التشريعات المتعلقة بالتأمين والمصادرة أو رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج... الخ².

ز- مخاطر التقدم التكنولوجي: هي المخاطر الناجمة عن الاختراعات والابتكارات الجديدة³.

¹ عمر مكي الدين، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة للطباعة والنشر، 1995، ص: 32

² يحيى سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005، ص: 57.

³ محمد مطر، مرجع سابق، ص: 102

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر نوعاً من الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات أو الأفراد قصد الاستفادة وتحقيق الامتيازات وذلك في دولة أخرى غير البلد الأم، ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً كبيراً في المفهوم والمضمون، فقد تعددت الآراء والأفكار حول تعريفه لهذا وجب التطرق إلى نظرة عامة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي: المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لقد اختلف المفكرين والاقتصاديين في تحديد مفهوم مشترك للاستثمار الأجنبي المباشر لأن كل واحد منهم يراه بمنظوره الخاص لذا ندرج بعض المفاهيم من خلال التعريف والخصائص والأهمية في التالي .

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر واختلفت بين الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية نذكر بعضها ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تمليك المستثمر لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة شراكة بينهما أو استثمار مشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية¹.

الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية ويهدف تحقيق عائد².

تعرف الاستثمارات المباشرة على أنها تلك التي تتم في شكل شركات أو مشروعات تؤسس في البلدان المضيفة للاستثمارات بناء على اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، أو بموجب القوانين المحلية للبلد المضيف للاستثمارات الخارجية، وتأخذ مثل هذه الشركات أو المشروعات شكل شركات للمساهمة، أو غيرها من أشكال الشركات، وتمارس نشاطها في البلد المضيف وتخضع لقوانين ونظام تلك البلدان³.

كما يمكن استخلاص مفهوم شامل للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهات نظر مختلفة "الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير البلد الأصلي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأسمال المشروع وذلك بقصد المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له حق في الإدارة على موارده المالية الخاصة بالإضافة إلى الموارد غير المالية كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية زيادة على

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مطبعة المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ط2، 1991، ص:21.

² عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 233.

³ علي منير إبراهيم مندي، صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين، منشأة المعارف، القاهرة، 1994، ص:43.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الخبرة الفنية في جميع المجالات ويكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق أرباح وعوائد تكاليف الاستثمار¹

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة خصائص نذكرها على التوالي:²

- نتيجة الاستثمار الدولي للدولة المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه على الاستثمار في الداخل أي بلد المستثمر، وفي حالة تساوي المعدلين بين الدولتين المضيفتين فسوف يكون القرار على أساس المخاطر الإضافية وقيمة العملة المحلية وحرية تحويل الأرباح واحتمالات الشل الحكومي في الاستثمار الدولي الوافد.
 - نتيجة المستثمر الدولي لصناعات التصدير في حالات تدني قيمة العملة في الدولة المضيفة كما تزداد قدرته التنافسية في السوق العالمي، في حالة انخفاض تكاليف الإنتاج المحلية والسيطرة على تكنولوجيا جديدة.
 - تتجه الاستثمارات الدولية للدولة المضيفة تجنباً لمشكلات البيئة والضرائب والمنافسة في الدولة المتقدمة.
- الفرع الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل فيما يلي:³

- ✓ صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- ✓ تميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها (إلى الدولة الأم) بدلاً من إعادة استثمارها في الدول المضيفة .
- ✓ قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتلاءم مستوياته مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة .

المطلب الثاني: أشكال وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أخذ أشكال مختلفة، لكونه يجمع أنواع متعددة من العمليات مما يسمح له بالتفرغ في شكله ونوعه وهو كذلك كغيره يسعى لتحقيق أهداف معينة وعليه فسيمكننا التطرق إلى أشكاله وأهدافه من خلال النقاط التالية:

¹ حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص:5

² فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص: 21.

³ غلا شبوط، مرجع سابق، ص: 27.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل فيما يلي¹:

أولاً: الشركات المختلطة: لقد تطورت الشركات المختلطة في السبعينات وذلك من خلال العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة الدول السائرة في طريق النمو وهذا قبل توسع العلاقات الدولية بين الدول المتطورة فيما بينها وهكذا تتعاقد مؤسستان على إنشاء مؤسسة جديدة وهو ما يعرف بـ (الشركة المختلطة) يقسم فيها الرأسمال والمخاطرة وتكون المساهمة تنظيمية أو مالية أو تقنية.

تعتبر الشركة المختلطة كوسيلة فعالة للدخول في الأسواق الدولية، كما تمثل نقطة قوة من حيث كونها تجمع التقنيات والخبرات حيث لحظ أنه يصبح المستثمر الأجنبي خطر عند احتفاظه بقدر كبير من رأس المال، وعليه فإن الدول الاشتراكية سابقا مثلا سمحت بشكل واحد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في الشركات المختلطة بمشاركة أجنبية لا تتعدى 49% زيادة علي الرقابة الحسنة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا توجيه الشركات المختلطة تعتبر في دول العالم الثالث كوسيلة للمشاركة الواسعة للمستثمر لتمويل الإنجاز وتسيير المشروع وكذلك في تطوير الروابط الاقتصادية .

ثانياً: إنشاء مؤسسة أو فرع: وتعتبر من الأشكال الكلاسيكية للاستثمارات الأجنبية حيث تقوم الشركات الأجنبية بإنشاء فروع الإنتاج أو الخدمات بالدول المضيفة حيث يكون الإشراف والإدارة وسلطة اتخاذ القرار في يد هذا الشركات إذا كان هذا النوع تفضله شركات متعددة الجنسية إلا أننا نجد الكثير من الدول النامية تتردد من هذا النوع من الاستثمارات ولا تسمح لها بالتملك الكامل للمشروعات بالرغم من هذا فإننا نجد أن بعض الدول النامية تسمح بهذا النوع من الاستثمار في بلادها فنجد مثلا في شرق آسيا وفي كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة، تايوان وكما نجده في أمريكا اللاتينية كل من البرازيل والمكسيك وهذا كوسيلة لجلب المزيد الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال .

ثالثاً: الشركات المتعددة الجنسيات: ومن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي نجد الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر، عرفها الاقتصادي VERNON على أنها شركة الأم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات والفروع في قوميات عديدة إلا أن تجمعها يجعلها كما لو أن لها مدخل لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية والذي يبدو حساسا لعناصر إستراتيجية مشتركة فهي تلك المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ستة دول أجنبية أو أكثر، إلى جانب هذا فإن هذه الشركات تتميز بعدة مميزات أهمها :

- ✓ الحجم الكبير
- ✓ التشتت الجغرافي.
- ✓ التنوع في النشاطات.
- ✓ التنوع في المنتجات والاعتماد على التكنولوجيا المتطورة

¹ عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 ، ص : 184

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار، وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات وكذا المحافظة على قيمة الموجودات هذا بصفة عامة، ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى¹:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعاتها - إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية.
- الاستفادة من القوانين المتعلقة بتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستثمرة فيها - الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة فيها - سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركة والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار وذلك لتملكها تكنولوجيا متطورة .
- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية إذ كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قل الخطر. المطلوب الثالث: مبادئ ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر تتوفر للاستثمار الأجنبي المباشر عدة مبادئ تقوم عليها كما تتعدد وتنوع دوافعه من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار .

المطلب الثاني: مبادئ ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل فيما يلي

1. مبدأ الشفافية والتناسق: يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول 1 ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية².
 2. مبدأ سيولة حركة رأس المال: وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة والموارد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس أموال داخلية أو خارجية ويتضمن مبدأين
- أ- مبدأ حرية التحويل: هذا المبدأ يتضمن لرؤوس أموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق

ب- مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة: على الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي :

- وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة
- تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات..
- وضع سوق مالية مفتوحة لرأس مال أجنبي.¹

1 احمد زكرياء حسان ، مبادئ الاستثمار ، دار النشر و التوزيع ، الأردن ، 1997 ، ص: 20 .

2 عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص : 216

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

3. مبدأ الاستقرار: يلعب دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل :

- أخطار النزعة الملكية واستيلاء التأمين
- أخطار الحروب والانتفاضات.
- أخطار تحويل رأس المال.²

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتعدد وتتنوع وتختلف دوافع الاستثمار الأجنبي من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار والبلد والمجال الذي يتم 2فيه، ومن بين هذه الدوافع ما يلي :

- حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركة المستثمرة والشركات الوطنية بالدول المضيفة
- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية... الخ متميزة لدى الشركة المستثمرة عن نظيرتها بالدول المضيفة .
- كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير بحيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير .
- تفوق الشركات المستثمرة تكنولوجيا.
- تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة، والتي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق .
- قيام حكومات الدولة المضيفة بمنح امتيازات تسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات المستثمرة أو وسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات المستثمرة.

¹ نشيدة معزوز ، دور التحقيقات الجبائية في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر- حال الجزائر - ، مذكرة ماجستير تخصص مالية نقود و بنوك ، جامعة الجزائر 2005 ، ص : 8.

² عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص : 218 .

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أساسيات متمثلة في النظريات والمحددات والآثار فلقد اختلفت هذه الأخيرة باختلاف الباحثين وتشعب مفاهيمه

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

تباينت النظريات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لاختلاف التحليل الذي اتبعه الباحثون في أسباب ودوافع هذا النوع من الاستثمار، لذا سيتم تقسيم النظريات بالشكل الآتي :

الفرع الأول: نظريات الأسواق الكاملة:

1. أولا: نظرية تباين معدلات العائد: يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن دور الدولة محدود وحسب رأي

ريكاردو ينتقل رأس المال من البلد الأكثر غنى (حيث تكون إنتاجية رأس المال منخفضة) نحو البلد الأكثر فقرا حيث تكون هذه الإنتاجية أعلى وتستمر هذه الحركة إلى النقطة التي تصبح فيها إنتاجية الوحدة الأخيرة من رأس المال متساوية في البلدين عندها تتوقف الحركة حتى يظهر فرق جديد في العوائد، وتفترض نظرية تباين معدلات العائد انتقال رأس المال وفق منهج (أفضلية العوائد) من الأقطار ذات الوفرة في رأس المال، حيث تكون معدلات العائد متدهورة بسبب انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعمل هنا كطريقة لمصل الفجوة الوقتية بين الطلب على رأس المال وعرضه، وهذه الفرضية ناشئة من فكرة أن الشركات عندما تقيم قراراتها الخاصة بالاستثمار فإنها تعادل العوائد الحدية المتوقعة بكلفة رأس المال الحدية، فإذا كانت العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى مما هي في داخل البلد فإن هناك حافزا للاستثمار في خارج البلد بدلا من داخله، وقد تعرضت هذه النظرية إلى العديد من الانتقادات منها: الاختبارات التجريبية لهذه الفرضية لو تؤكد صحة أو عدم صحة هذه الفرضية، كما فشلت هذه النظرية في تقديم أدلة تعزز هذه الفرضية، حيث تشير دراسة "اكروال 1980" إلى أنه على الرغم من أن هذه النظرية يمكن أن تقدم تفسيراً مقنعاً في إمكانية الشركة من تحقيق العائد الأكبر والمرتبط برغباتها في الاستفادة من التباينات في ظروف العمل والإنتاج بين البلدان مثل التفاوت في مستوى الأجور والمواد الأولية والضرائب ولكنها فشلت في تفسير أوجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مقنع لعدة أسباب منها أن الفارق الإيجابي للعائد المتحقق في الخارج لا يكفي لتفسير دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن أن هذه النظرية تتناقض مع واقع الجزء الأكبر من الاستثمارات الذي يتحرك أفقياً بين البلدان المتقدمة التي تتقارب فيها مستويات الإنتاجية الحدية لرأس المال، لذا فإن حركة رأس المال لا تتم بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على وفق ما تفترضه النظرية.¹

¹ هناء عبد الغفار السامرائي، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية واثاره الاقتصادية على الدول النامية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999، ص: 18

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

2. نظرية النمو: تفترض هذه النظرية أن الشركات تسعى إلى النمو مع نمو الأسواق أو ما يطلق عليه بالرغبة الإدارية في النمو، أو اعتبارات المحافظة على الموقع التنافسي من حيث نسبة المبيعات وحصتها في السوق، وعندما لا يمكن للمنشأة أن تنمو محلياً في إطار هيكل السوق السائد، فإنها تتجه إلى الاستثمار 1 الخارجي وذلك لغرض تحقيق هدف النمو¹.

الفرع الثاني: نظريات الأسواق غير الكاملة: تقوم هذه النظريات على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، حيث ركزت على الخصائص الداخلية للشركات متعددة الجنسيات وهيكل الأسواق من أجل تفسير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه الذي لا يمكن أن يتم في سوق المنافسة الكاملة، وإن هذا الاتجاه التحليلي قائم على استعمال مزايا الملكية التي توفر للشركات متعددة الجنسيات وسيلة لتحديد خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليله، وسيتم التركيز على أهم النظريات القائمة على أساس عدم كمال الأسواق كما يلي:

✚ نظرية الميزة الاحتكارية:

إن الفرضية الأساسية لهذه النظرية هي غياب المنافسة الكاملة عن الأسواق، ونظراً لما تمتلكه الشركات متعددة الجنسيات من مزايا احتكارية تكنولوجية وإنتاجية وتسويقية وإدارية وتمويلية... الخ، مقابل ضعف الشركات الوطنية في البلدان المضيفة، فإن هذه المزايا تمكنها من القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية، ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق².

وكان هايمر أول من وضع أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتماداً على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري. وقد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هيكل سوق تنافسية نسبياً ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم وتقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية ولم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة³.

¹ رجاء بندر عزيزي العكيدي ، تقييم لمحددات وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ، رسالة ماجستير ، اقتصاد ، جامعة بغداد 2000 ، ص :29.

² عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الاسكندرية ، الدار الجامعية بالاسكندرية 2003 ، ص :48.

³ رضا عبد السلام ، محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لكل من شرق و جنوب شرق اسيا و امريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر 2002 ، ص :49.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

✚ نظرية التدويل:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر وحسب ما تؤكد عليه هذه النظرية، ما هو إلا نتيجة لتحويل الشركات متعددة الجنسية تعاملاتها الداخلية إلى تعاملات خارجية في سوق يتسم بالصراع، وأن ميل أي شركة لتدويل نشاطها يتوقف على مدى استحوادها على موارد لا يمكن لمنافسها الحصول عليها، وعلى المقارنة التي تجرئها بين المنافع التي تحصل عليها من الاستعمال الداخلي لهذه الموارد وبين الفوائد أو المخاطرة التي قد تنتج عن التنازل عن الموارد لشركات أخرى، ولعل السبب الذي يدفع الشركات لكي تستثمر في الخارج بدلا من البقاء في دولتها الأم يكمن في أن الأصول المملوكة من قبل الشركات متعددة الجنسية تتضمن العديد من العناصر غير الملموسة (الملكية الفكرية كالتيكنولوجية، وأنشطة البحث والتطوير، والأسماء التجارية، وبراءات الاختراع) مضافا إليها رأس المال البشري متجسدا في المهارات الإدارية والتنظيمية، وشبكات التسويق التي يمكن أن تستثمر على نحو مريح على وفق اقتصاديات الحجم (الانتاج الواسع) وبالتالي فإن استثمار هذه الأصول مباشرة في البلدان المختلفة يكون أكثر ربحية من الانتاج في الداخل والتصدير من البلد الأم، وأن الشركات تعمل على تدنية التكاليف من خلال تأسيس مواقع إنتاج في عدد من البلدان وتستعمل التجارة وسيلة لإشباع الطلب على منتجات معينة مما يجعل الإنتاج أكثر ربحية وفي ذات الوقت فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سيحقق للشركات معلومات أفضل عن المنافسين المحتملين فضلا عن إمكانية تكيف المنتج وفقا لتفضيلات المستهلك ومقاييس المنتج المحلي، وتشدد النظرية على تعظيم الأرباح من خلال التجارة الفاعلة للمنتجات الوسيطة داخل شبكة الشركة وهذا ما يميز هذه النظرية عن نظرية الميزة الاحتكارية التي تستند إلى إبعاد المنافسين المحتملين من السوق وتمثل هذه النظرية منطق وجود الشركات متعددة الجنسية، وتتنبأ هذه النظرية بأن الشركات متعددة الجنسية ستهيمن على هذه الصناعات وأن المنافسة بين هذه الشركات ستؤدي إلى تطوير سريع وانتشار واسع للتيكنولوجيات الجديدة. ويتفق معظم المحللون على أن تفسيرات دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر القائمة على نظرية تدويل إنتاج الشركات متعددة الجنسية لها قوة أكثر من النظريات الأخرى وتمثل نظرية عامة للاستثمار الأجنبي المباشر¹.

3. نظرية تنوع الموقع: ركزت نظرية الموقع اهتمامها على اختيار البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر

من جانب الشركات متعددة الجنسية، التي تركز على المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هذه المحددات المناخ الاستثماري والإجراءات الحمائية والعوامل المرتبطة بالتكاليف والعوائد التسويقية والحوافز والامتيازات التي تقدمها البلدان المضيفة، ويرى الاقتصادي (blattner) أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في البلدان المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، وإن المتغيرات البيئية من العوامل التي تؤثر في الأنشطة الانتاجية أو التسويقية والبحوث والتطوير.²

¹ عمروش سلمان، اثر الاصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة تبسة، الجزائر، 2013، ص 57-58.

² نفس المرجع السابق

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثالث: نظرية دورة حياة المنتج¹

يرى الاقتصادي (vernon) الذي عرض نظرية دورة حياة المنتج، أن دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الاقتصاد الكلي تقوم على مفهوم مفاده أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضوج والانحدار ثم الزوال) إذ يحتفظ البلد المنتج للسلعة بميزة تنافسية تتوافر عنده فقط وعندما يبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري، وقد يصبح هو ذاته مستورداً لهذه السلعة بصورة أو بأخرى، وبصفة عامة تواجه نظرية حياة المنتج بأربع مراحل أساسية وهي:

✚ المرحلة الأولى: مرحلة تقديم المنتج: في هذه المرحلة يبتكر منتجاً جديداً يتم إنتاجه وتنميته محلياً وتسويقه في البلد نفسه لإشباع الطلب المحلي، إذ تتمتع الشركة المبتكرة بميزة احتكارية نتيجة لابتكارها الجديد واستجابة للمنافسة الشديدة أو لوجود فرصة جديدة للربح والفائض يوجه للتصدير إلى الأسواق الخارجية عند نشوء طلب عليه

✚ المرحلة الثانية: مرحلة نمو المنتج: تبدأ هذه المرحلة مع نمو الأسواق وتطور المنتج فتصبح التكنولوجيا اللازمة إنتاجه شائعة نسبياً وأقل كلفة بالنسبة للمنافسين القادرين على الإنتاج في الأسواق المحلية وفي أسواق البلد المستورد لذلك المنتج أو من جراء فرض البلد المصدر قيوداً ورسومًا جمركية على المنتج في هذه الحالة يتحتم على الشركة المبتكرة أن تغير استراتيجيتها بإقامة وحدات إنتاج عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة المستوردة حيث تنخفض التكاليف وتصل الإيرادات إلى أعلى المستويات

✚ المرحلة الثالثة: مرحلة المنتج الناضج: خلال هذه المرحلة تقوم الشركة المبتكرة بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج والسبب الرئيسي لقيام الشركة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج هو حماية سوقها الذي خلقته من خلال التصدير، كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دوراً في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلاً من التصدير وما يحمله من تبعات هذه العوامل تمثل قوى دافعة للشركة على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة، ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة واردة جداً، إلا أن صادرات الدولة المخترعة رغم ذلك تعرف نوعاً ما من الاستقرار نظراً لتزايد الطلب على المنتج من طرف الدول النامية المختلفة تتعدى حدود الدول مرتفعة الدخل إلى متوسطة الدخل.

✚ المرحلة الرابعة: مرحلة انحدار وتدهور المنتج: يصبح المنتج قديماً وتتلاشى الميزة الاحتكارية، وتبدأ المبيعات بالانخفاض بالنسبة للشركة، وهنا يصبح عامل التكاليف أشد أهمية وبالتالي توجه الشركة استثمارها المباشر إلى الدول التي تنخفض فيها التكاليف أي البلدان كثيفة اليد العاملة منخفضة الأجور وعلى الرغم من نجاح هذه النظرية في تفسير سبب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر للاعتبارات التكنولوجية إلا أن قوة النظرية تضاعفت في المدة الأخيرة نتيجة التحول الحاصل في المناخ الاقتصادي الدولي، واندماج الشركات المتعددة الجنسية وتكامل هذه

¹ عباس علي، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص: 115 - 167

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الشركات فضلا عن التركيز الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة، وأن دورة المنتج قصرت بسبب سرعة التقادم التكنولوجي .

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن القول بأن هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، حيث بعض العوامل ترجع إلى الدول المضيفة (مناخ الاستثمار السياسي والاجتماعي والاقتصادي) محددات مكانية. أما البعض الآخر فيرجع للمستثمر الأجنبي ذاته، أي إلى خصائص الشركة متعددة الجنسيات .

(1) **المحددات الاقتصادية:** التي تشمل على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني من أهمها¹:

➤ **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم:** نعني أنه كلما زادت درجة التفتح كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك بقياس نسبة الصادرات إلى الناتج الوطني ودرجة تركيز الصادرات

➤ **القوة التنافسية للاقتصاد الوطني:** كلما زادت تلك القوة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدل نمو الصادرات حيث عندما يكون في حالة تزايد كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد الوطني والعكس صحيح. إلى جانب ذلك كلما اتجه الرقم القياسي لأسعار الصادرات إلى الانخفاض دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد الوطني

➤ **مدى القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني:** هذا يعني أنه كلما تميزت إدارة الاقتصاد الوطني بالكفاءة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح ولمعرفة مدى القدرة على الإدارة نستدل ذلك من خلال قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي ومعدل التغير فيها فكلما زاد ذلك دل على كفاءة الاقتصاد الوطني وهناك مؤشر آخر يتمثل في نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج الوطني فكلما انخفضت تلك النسبة كلما دل ذلك على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.

➤ **قوة الاقتصاد الوطني:** كلما زادت قوة الاقتصاد الوطني زادت احتمالات نموه وتقدمه كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح ونستدل ذلك من خلال مؤشرين هما معدل النمو الاقتصادي الذي إذا زاد دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح وكذلك معدل التضخم حيث إذا انخفض دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح

➤ **الخصوصية :** خلال السنوات الأخيرة نلاحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص والأهمية التي نولتها السياسات الاقتصادية لهذا القطاع إعطائه فعالية للأداء الاقتصادي من خلال تفضيل ميكانيزمات السوق ولهذا انطلقت بعض الدول في خصوصية مؤسستها العمومية لجعلها أكثر اندماجا في السوق الدولي وتحديات العولمة.

¹ بلخياط جمال ، الاثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الاجنبي في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2003 ، ص : 21 .

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

➤ **تثمين الموارد البشرية:** إن وجود يد عاملة مؤهلة وسياسة موجهة في استغلال رأس المال، الإنسان له دور هام في قرار الشركة من خلال نظام تربوي وتكويني عالي. فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية وزيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية

➤ **العمل على تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة:** أي يصعب الاحتفاظ بها محليا لذلك فإن رؤوس الأموال التي هربت خلال السنوات الأخيرة وهذا مما يؤدي إلى التخلي عن مشاريع الاستثمار المبرمجة ويؤدي إلى التفاقم ولهذا نعرف ظاهرة هروب الأموال المحلية تفقد الدولة مصداقيتها لدى المستثمرين الأجانب فإجراءات تفضيل النمو المدعم استقرار في اقتصاد كلي يمكن أن يساهم في خلق الثقة وجذب المستثمرين الأجانب.

(2) المحددات الخاصة بالنظام الاقتصادي والسياسي والبيئي والمؤسسي:

كلما كان النظام الاقتصادي يعمل آليات السوق والحرية الاقتصادية كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي، والعكس صحيح وكلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني وعدم وجود احتمالات ومخاطر وحروب كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار، والعكس صحيح وكلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الايجابية والمواتية للاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذبا له والعكس صحيح.¹

(3) المحددات القانونية والتشريعية: التي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي وتعمل على تحفيزه

وبالتالي كلما انطوت على قانون موحد للاستثمار واضح وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة وله الضمانات الكافية من عدم مصادرة وعدم تأميم وخلافه ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رأس المال. وكلما تتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية المتوافقة مع كفاءة السياسة الضريبية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية تجعله يبرز مكانته في الدول كما له أيضا آثار سلبية ندرجها في النقاط التالية:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر: من بين هذه الآثار الإيجابية ما يلي:²

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدولة النامية والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل، بسبب فجوة التمويل المحلية في هذه الدول، والتي تتمثل في نقص الادخارات المحلية نتيجة انخفاض الدخل، وبذلك يحقق حد أدنى مطلوب من الاستثمار من أجل التخلص من حالة التخلف.

✓ إن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يساعد على توفير النقد الأجنبي اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية والتي تتمثل في توفير التمويل لاحتياجاتها من الآلات التي يتم الاعتماد في الغالب على استيرادها من الخارج، وذلك بسبب ندرة النقد

¹ بلخياط جمال ، مرجع سابق ، ص : 23.

² عبد السلام ابو قحف ، مرجع سابق ، ص : 369 .

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الأجنبي في الدول النامية- 3. الإسهام في زيادة فرص العمل عن طريق استخدام عمال محليين في مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتوقف عن طبيعة الاستثمار حيث تقوم بعض هذه المشروعات بالاعتماد على عمل مستورد يتم جلبه مع الشركات الأجنبية هذه، وهذا لا يؤدي إلى توفير فرص العمل.

✓ زيادة استخدام الموارد المحلية وتشجيع نشاطات مكملية ومغذية لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء التي توفر لها مستلزمات عملها وإنتاجها أو تلك التي تستخدم منتجات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية وتوسيعها نتيجة الترابط بين مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ زيادة الإنتاج والدخول وزيادة الاستهلاك وارتفاع مستويات المعيشة والإسهام في رفاهية السكان وبالذات عندما يتسع نشاط هذه المشروعات ويرتبط بتحقيق هذه الجوانب.

✓ إتاحة فرصة تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على المشروعات الأجنبية وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد على معالجة العجز في الموازين العامة للدول النامية.

✓ المساعدة على التخفيض من الضغوط التضخمية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية عن طريق إسهامها في تحقيق زيادة عرض السلع والخدمات نتيجة زيادة الإنتاج وبذلك تنخفض الأسعار.

✓ تحقيق العديد من الوفورات الخارجية المتمثلة في تطوير المهارات والقدرات الإدارية والفنية والتنظيمية، وتعزيز روح المبادرة والطموح وتوفير الخبرة، ومن خلال ذلك إيجاد نسبة استثمارية يمكن أن تدفع الأفراد والجهات المختلفة نحو الانخراط فيها.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر: إلى جانب الآثار الإيجابية تم ذكرها يرى عدد 1 كبير من الباحثين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقود إلى آثار سلبية والتي من بينها مايلي:¹

☞ الاستثمار الأجنبي لا يتجه غالبا إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد، والتي يمكن أن تحقق الآثار الإيجابية التي تم التطرق إليها، بحيث لا يتم إحداث توتر حقيقي في الاقتصاد بسبب اتجاهنا إلى المجالات التي تحقن أكبر ربح وبأسرع وقت وبالتالي فهي لا تخدم المجتمع والسكان المحليين بصورة ملموسة.

☞ استنزاف الموارد المحلية وبالذات المنتجات المحلية الأولية والمعادن والثروات الطبيعية وتحقيق أرباح عالية من خلال نشاطها، وعدم العمل على إعادة استثمار هذه الأرباح في الدول النامية والتي يمكن أن تؤدي إلى تطوير اقتصادياتها.

☞ إن الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في توجيهه نحو مراحل الإنتاج الأولي في الدول النامية والتي تنخفض القيمة المضافة المتحققة من هذه المراحل التي تقوم بالإنتاج فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يرافقه تصدير المنتج الأولي إلى الخارج، ويتم تحويله إلى منتجات أخرى والحصول على القيمة المضافة التي تولدها المراحل اللاحقة والتي تفوق عدة أضعاف القيمة المضافة التي تتحقق في مرحلة الإنتاج الأولي التي تحصل عليها هي، وتحرم منها الدول النامية، والتي يمكن أن تستخدمها في تطوير اقتصادياتها

¹ غلا شبوط ، مرجع سابق ، ص : 54 ، 55 .

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تعد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية ودرجة تطويرها لا تتناسب مع مواردها ولا تلبي احتياجاتها حيث أنها تعتمد في الغالب على فن إنتاجي مكثف لرأس المال لا يوفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في هذه الدول ولا يتيح قدر مناسب من إمكانيات تدريب وتطوير نوعية العاملين.

زيادة حدة التفاوت في الدول من خلال الزيادة التي تتحقق في دخول بعض فئات المجتمع وعدم انتفاع الفئات الأخرى في المجتمع، وهذا يخلق فئات في المجتمع مرتبطة في مصالحها، وتعمل على توفير الدعم له وتحقيق مصالح، والذي يمكن أن يؤدي إلى حدة الصراع الاجتماعي والسياسي في الدول النامية التي تعمل فيها هذه المشروعات .

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يمارس في الغالب دور عن طريق التأثير على الاستقبال الاقتصادي والسياسي والتحكم في مقدرات الدول والخيارات لشعوبها وتوجيهها الوجهة التي يتلاءم ومصصلحة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، والدولة التي تتعارض في معظمها مع مصلحة المجتمع وهو ما يزيد من درجة تبعية الاقتصاد النامي إلى الدول المتقدمة¹

1 غلا شبوط، مرجع سابق، ص54،55.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

خلاصة

لقد اجتمع الكثير من الخبراء والمهتمين بقضايا العولمة ومختلف التحولات التي أصبحت تميز الساحة الاقتصادية العالمية، وأن من بين المؤشرات التي تبرر حقيقة بداية بروز البوادر الأولى للعولمة الاقتصادية مؤشر الاستثمار الأجنبي وتسارع الدول التي كانت تبدي مواقف معادية له لتشجيعه وتجسيد الباب المفتوح أمامه. ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن القول أو اعتبار الاستثمار بأنه رهان تقوم به المؤسسة مقابل نتائج مهما كانت ومهما اختلفت المفاهيم التي ينظر منها إلى الاستثمار فيعرف بأنه تضاعف الموجودات من الطاقة المتاحة والموارد الأخرى سواء كانت مادية، مالية أو بشرية ، وهي أموال ذات طبيعة دائمة يحصل عليها المشروع بغرض تحقيق الأرباح، وذلك عن طريق استعمالها بحيث تعتبر الاستثمارات من الاستخدامات طويلة المدى لذا تمويلها يتم بقروض طويلة أو متوسطة الأجل.

الفصل الثاني:

واقع الاستثمار الأجنبي

المباشرة في الجزائر

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد

لقد عرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات وبالأخص المجال الاقتصادي حيث عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات جذرية وعميقة التي شكلت فجوة كبيرة بين الدول وأدت إلى ظهور دول متقدمة وأخرى متخلفة معظمها كانت تعاني من الاستعمار مما جعلها عاجزة عن مواكبة هذه التطورات والنهوض باقتصادها. والجزائر كمعظم دول العالم الثالث كانت تعاني من وضعية اقتصادية مزرية مما أرغمها على انتهاج النظام الاشتراكي للنهوض باقتصادها وتنظيمه وكان هذا النظام يقوم أساسا على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتمويل الدولة للمشاريع إلا أنه في سنوات الثمانينات وخاصة سنة 1986 أثر انخفاض أسعار البترول الذي وصل إلى نصف قيمته وكذا تراجع قيمة الدولار، وجدت الجزائر نفسها في أزمة مالية التي قد تقضي على مصيرها مما جعل الخزينة تعاني من عجز احتياطي الصرف، فتعذر على الدولة ضمان تمويل الاقتصاد المحلي حيث كانت للأزمة دورا كبيرا في التأثير على الميزان التجاري، حيث تفاقمت الديون الخارجية للجزائر وارتفعت خدمات الديون خاصة الناتجة عن الديون القصيرة الأجل ذات الفوائد العالية نسبيا، من هنا كان لزاما على الجزائر تدارك أوضاعها الاقتصادية لإيجاد حل أو مخرج للتصدي لهذه الأزمة والتقليل من حدتها فما كان أمامها إلا إتباع سياسة الإصلاحات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي والمتمثلة في إعادة هيكلة استقلال المؤسسات العمومية واعتماد اقتصاد السوق وذلك تحت ضغوط هيئات مالية دولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي .

وتعتبر الشراكة من بين الاستراتيجيات التي تأخرت الجزائر نوعا ما في انتهاجها الشيء الذي دفع بها الخوض في سياسة تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكان هذا التشجيع من خلال الامتيازات القانونية والجبائية المدعمة من خلال عدة هيئات كوكالة دعم وترقية الاستثمار وبهذا فقد حققت خلال هذه المدة مشاريع الشراكة مع أطراف محلية وأجنبية في مختلف القطاعات كالصيدلة والصناعة والفندقة، غير أن القطاع الذي عرف أكثر ديناميكية هو قطاع المحروقات كونه انتهج الشراكة مند فترة، وهو ما سمح لهذا القطاع التحكم بشكل يضمن الفعالية من نقل التكنولوجيا وتأهيل اليد العاملة وخلق مشاريع تنموية متنوعة. وفي هذا السياق تيم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

مناخ الاستثمار في الجزائر؛

الإصلاحات الاقتصادية الجزئية في مجال جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

الاتفاقيات الجزئية الدولية المبرمة في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر

يعرف المناخ الاستثماري لدولة ما بأنه مجمل الظروف والأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والمؤسسية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري، وهكذا فإن العوامل المكونة للمناخ الاستثماري التي تؤدي محصلة تفاعلها إلى تشكيل معطيات جديدة وأوضاع جديدة تؤدي إلى جذب أو طرد الاستثمار .

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

لقد كان لقانون الاستثمارات في الجزائر عدة تطورات وتغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة خاصة في سنوات التسعينيات حيث قامت الدولة في هذه الفترة بتعديلات وإصلاحات اقتصادية ومالية هامة من بينها إصدار قوانين لتشجيع المستثمرين وفتح الأبواب الموصدة أمامهم وإنشاء هيئات مكلّفة بترقية ودعم الاستثمار .

الفرع الأول: مرحلة قبل الثمانينات:

إن التوجه الاشتراكي للجزائر غداة الاستقلال أدى إلى وجوب تدخل الدولة في جميع فروع الاقتصاد، وهذا ما انعكس جليا على مختلف التشريعات المتعلقة بالاستثمار والتي تميزت بنوع من الحذر والتحفظ تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وشملت هذه الفترة إصدار عدة قوانين لتشجيع الاستثمار تتمثل في :

أولاً: قانون الاستثمار لسنة 1963 :

ركز هذا القانون على الاستثمارات الأجنبية في قطاعات ثانوية غير القطاعات الإستراتيجية التي كانت محتكرة من طرف الدولة، بالإضافة إلى إمكانية استرجاع وتملك حصص المستثمر الأجنبي. وقد نص هذا القانون على حرية الاستثمار والمساواة أمام القانون خاصة في المجال الجبائي، كما أن هذا القانون بصفة عامة لم يعرف تطبيقا فعالا في الواقع، بسبب أن المستثمرين شككوا في مصداقيته باعتبار أن الجزائر كانت تقوم بتأمينات، حيث بينت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيقها مادامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت لديها .

ثانياً: قانون الاستثمار لسنة 1966 :

بعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا لتحديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية، ومكانته وأشكاله، والضمانات الخاصة به، حيث جاء مختلفا عن سابقه من خلال المبادئ التي وضعت فيه¹ وارتكز هذا القانون على مبدئين أساسيين هما :

المبدأ الأول: يشير إلى تأكيد الدولة لفكرة احتكار المجالات الحيوية (مادة 02) وللمستثمرين حق الاستثمار في قطاعات أخرى بعد الحصول على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية (مادة 04) يمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إما عن طريق الشركات المختلطة وإما عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة (مادة 05).

1 اعتمدت مؤسستان في ظل هذا القانون ، 1965-12-02 ، الجريدة الرسمية ، 1965 ، ص : 09-12

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبدأ الثاني: فتمثل في منح الضمانات والامتيازات، حيث تتمثل الضمانات في المساواة أمام القانون لاسيما المساواة أمام القانون الجبائي (المادة 10)، حق تحويل الأموال والأرباح الصافية (المادة 11) وتتمثل الامتيازات هي الأخرى في أنها جبائية تتعلق بالإعفاء التام أو الجزئي أو التناقصي من رسم الانتقال بعوض، والرسم العقاري (لمدة عشر سنوات) والرسم على الأرباح الصناعية والتجارية وغيرها (المادة 114). وفشل قانون 1966 في جلب المستثمرين الأجانب لأنه كان ينص على اتفاقية التأميم ولأن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم والقانون الجزائري.¹

الفرع الثاني: فترة الثمانينات :

في قانون الاستثمار لسنة 1982 رقم 13/82 المؤرخ في 28/09/1982، أكدت الجزائر نيتها في تبني شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي في الشركات المختلطة، ويوضح هذا القانون نسبة مشاركة الشركات الأجنبية التي لا يمكنها تجاوز 49% من رأسمال الشركة المختلطة، في حين 51% المتبقية تمثل نسبة المشاركة المحلية (المادة 22)، وتستفيد الشركات المختلطة من مجموعة الحوافز المختلفة والتي يمكن إجمالها في الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة خمس سنوات ومن الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة ثلاث سنوات المالية الأولى (المادة 12) وكذلك يقدم هذا القانون ضمانات للأطراف الأجنبية كالحق في المشاركة في أجهزة التسيير والقرار، وضمان حق التحويل، وكشفت حصيلة تطبيق هذا القانون على إنشاء شركتين مختلطتين فقط رغم ما صاحب هذا التشريع من خطاب سياسي تحفيزي ولم يتغير الوضع حتى بعد تعديل هذا القانون بموجب القانون رقم 86/13 حيث بقي هذا الأخير حبرا على ورق، وإلى جانب قانون الشركات ذات الاقتصاد المختلط قامت السلطة على مستوى آخر بإصلاح قانون المحروقات بمقتضى القانون رقم 14/86 وقد نجح هذا القانون نسبيا في جذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية والتي وصل عددها إلى أكثر من 30 عقدا وربما يفسر هذا النجاح بمرودية هذا القطاع بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى من حيث المزايا التفضيلية. والملاحظ على التشريعات السابقة أنها كانت تنطوي على تفرقة اقتصادية وقانونية بين المستثمر الأجنبي والمحلي من جهة، والخاص من جهة أخرى، وهذا إلى غاية التسعينات مع صدور قانون النقد والقرض 1990 لسنة².

الفرع الثالث: مرحلة التسعينات:

أهم ما يميز هذه الفترة هو الظرف السيئ الذي شهدته الجزائر من خلال عدم الاستقرار السياسي والأمني والاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الوطني، لكن رغم هذه الأوضاع، شهدت هذه المرحلة قوانين ومراسيم لتشجيع الاستثمار كما يلي :

أولا: قانون النقد والقرض: يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، فهو يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري، بالإضافة إلى ذلك يعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، كما أسند لمجلس النقد والقرض

¹ أمر رقم 66-277 المؤرخ في 15-06-1966، المتضمن قانون الاستثمارات

² قانون 88-01 المؤرخ في 12-01-1988، المتضمن قانون التوجيه للمؤسسات العمومية والاقتصادية، الجريدة الرسمية 13-01-1988

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مهمة إصدار القرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، ومنه فإن قانون النقد والقرض ليس قانونا خاصا بالاستثمار، لكن له علاقة به فهو منظم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال. إن أول ما جاء به قانون النقد والقرض في مجال الاستثمار الأجنبي هو استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين بمعيار الإقامة الذي يفرق بين المقيم وغير المقيم. حيث يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني، وبذلك فإنه يمكن للمستثمرين غير المقيمين أن يؤسسوا شركات يملكونها بصفة كلية وبدون مشاركة أو مساهمة من المؤسسات الجزائرية، كما أن هذا القانون في مادته 183 يشجع على إقامة علاقات استثمار بين المتعاملين الوطنيين والأجانب رغبة في خلق مناصب شغل جديدة أو لجلب التكنولوجيا، وفي المادة 184 تم وضع ضمانات فيما يخص طرق نقل وتحويل رؤوس الأموال والمداخيل والفوائد للمستثمرين الأجانب، أما بالنسبة للمقيمين في الوطن فيحق لهم تحويل أموالهم للخارج من أجل ضمان تمويل النشاطات التكميلية في الخارج لعملهم في الجزائر.¹

ثانيا: المرسوم التشريعي رقم 12/93: جاء هذا المرسوم التشريعي بعد ثلاث سنوات من صدور قانون النقد والقرض، وهو يبين الإرادة الواضحة للدولة من أجل ترقية الاستثمارات، وكذا تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي حيث أحدث عدة تغييرات وبذلك فهو يركز على ما يلي:

المعاملة المماثلة لكل المستثمرين

إعفاء القطاع الخاص الوطني والأجنبي من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة.

منح العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير الاستثمار.²

¹ منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الولاية للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص: 95

² كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1999، ص: 11.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الرابع: مرحلة ما بعد التسعينات:

تميزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي والأمني وتحسن في الأوضاع الاقتصادية، مما استلزم مواكبة هذه الأوضاع الجديدة بصدور حزمة كبيرة من القوانين والمراسيم والأوامر كلها تدخل في عمق الإصلاحات وقد مست كل القطاعات بدون استثناء، ومن التشريعات التي عالجت موضوع الاستثمار ما يلي :

أولاً: الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت المتعلق بتطوير الاستثمار: جاء هذا الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وذلك بعد النتائج السلبية التي خلفها المرسوم التشريعي رقم 12/93 ، حيث أن التجربة دلّت على بعض النقائص والقصور فيها، طالما أنه لن يحقق ما كان منتظرا منه، رغم الضمانات والحوافز التي قدمت فيه. لذلك جاء الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار في ثوب جديد ليعزز الحوافز ويشجع على المزيد من الاستثمارات ويتفادى بطبيعة الحال ما وقع فيه المرسوم التشريعي السابق من مأخذ.. حيث ارتكز القانون الجديد على مبادئ أساسية أهمها :

إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار وإلغاء أي نوع من التصريح المسبق .

المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات .

تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين .

ويمكن الإشارة إلى قانون المالية لسنة 1996 ، والمادة 138 من قانون الضرائب المباشرة، وكذا المادة 309 من قانون الضرائب، قد تضمنت عدة مزايا للمستثمرين المنتجين والذين يصدرن سلعاً وخدمات إلى الأسواق الخارجية، نذكر منها :

- إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع والخدمات للتصدير من دفع الضريبة المفروضة على أرباحها المحققة بصورة مؤقتة لمدة خمس سنوات.
- إعفاء الشركات من أداء الدفع الجزافي بصورة مؤقتة لمدة خمس سنوات .
- إمكانية استفادة المصدر من تخفيضات بنسبة تقدر بنحو 50 % تمنحها الشركات الوطنية للملاحة البحرية والجوية وتلك التي تمنحها الموانئ في مجال نقل البضائع¹.

ثانياً: الأمر رقم 04/01 الموافق لـ 20 أوت لسنة 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصيتها: يتكون هذا الأمر من 43 مادة موزعة على إحدى عشر فصلاً، تتناول تعريف المؤسسات العمومية الاقتصادية وشكل رأسمال الاجتماعي لها وكيف يتم الاقتناء والتنازل وتركيبية مجلس الإدارة وإبرام الاتفاقيات وغيرها من الأحكام والقواعد التي تنظم هذه المؤسسات، وتتناول الأحكام المتعلقة بالخصوصية (من المادة 13 إلى المادة 19) وكذلك

¹ المادة 11 من القانون رقم 03-01، المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الخوصصة (المادة 20 إلى المادة 25)، (وكيفيات الخوصصة ومكانة العمال الأجراء منها ومراقبة عمليات الخوصصة والشروط العامة المطبقة على نقل الملكية وغيرها ويضاف إلى هذا الأمر القانون رقم 17/01 المؤرخ في 21 أكتوبر 2001 والذي يتضمن تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وخوصصتها .

ثالثا: المرسوم التنفيذي رقم 373/02 الصادر في نوفمبر 2002 والمتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض توفير الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

رابعا: الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض: تم إلغاء القانون رقم 90/10 المتعلق بالنقد والقرض بموجب الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال .

خامسا: المرسومين التنفيذيين رقم 356/06 ورقم 357/06 : المؤرخين في 09 أكتوبر 2006 والمتضمنين صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتحديد تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار .

سادسا: المرسوم التنفيذي رقم 08/07 : المؤرخ في 22 أكتوبر 2008 المتمم للقائمة المعدة بموجب المرسوم التنفيذي 08/07 القرار الوزاري المشترك الصادر في 25 يوليو 2008 المتعلق بمعاينة الدخول للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر 03/01 .

سابعا: الإقرار الصادر عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات : المؤرخ في 18 مارس 2009 المحدد لمكونات ملف التصريح بالاستثمار. ثامنا: قانون المالية التكميلي: فيما يخص الاستثمارات العمومية في إطار البرنامج الخماسي الثاني لسنة 2010/2014 بالإضافة إلى الأمر 12/11 المؤرخ في يوليو 2011 .¹

¹ الأمر 12/11 المؤرخ في 18 يوليو 2011 ، يضمن قانون المالية التكميلي 2011

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الثاني: مقومات المناخ الاستثماري

تتطلب زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية تهيئة الظروف الاقتصادية السياسية والاجتماعية المشجعة للمستثمرين والمساعدة على توفير الشروط لإنجاح العمليات الاستثمارية، ويطلق على هذه الشروط "مناخ الاستثمار" الذي أصبح يمثل احد العوامل المؤثرة في قدرة مختلف الدول على جذب الاستثمارات .

الفرع الأول: شروط المناخ الاستثماري:

لقد حدد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب على البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية، وتمثل هذه القواعد بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ السياسي والاستقرار الاجتماعي واحترام دولة القانون والتي تعتبر الشروط المسبقة والضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري، ولكن تعتبر هذه العناصر غير كافية بل لابد من توفر عناصر أخرى تقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:¹

- (1) ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار: نظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار مثل معايير تحرير وحماية الاستثمار لأن لها مجالا واسعا يشمل المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب والمستثمرين في الشركات الكبرى وفي المؤسسات الصغيرة.
- (2) أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين: إن تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص، فالشفافية تخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية .
- (3) ضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري : أي أن الهدف هو تحديد على أي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة بين المستثمرين الأجانب أو المحليين مهما كان حجمهم مؤسسات صغيرة أو كبيرة، وخلق الظروف الحسنة للاستثمار، أخذا بعين الاعتبار المصالح العامة للمجتمع .

¹ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 67-

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الثاني: عناصر المناخ الاستثماري:

- من أهم العناصر التي يتم الحكم من خلالها على السياسة العمومية لتحسين المناخ الاستثماري نجد:¹
- ❖ سياسة الاستثمار: تؤثر نوعية سياسة الاستثمار المتبعة على قرارات المستثمرين، ولذلك يجب أن تتميز هذه السياسة بعدم التمييز وحماية حقوق الملكية بهدف خلق مناخ استثماري جيد لصالح الجميع، وتوضع هذه الإجراءات اعتمادا على المزايا التي تمتلكها الدولة .
 - ❖ السياسة التجارية: تهتم هذه السياسات بتنظيم المبادلات التجارية لأجل المساهمة في الحصول على نصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية وتطوير الإمكانيات الخاصة باقتصاديات الحجم وتسهيل الاندماج في السلسلة العالمية للتموين، وهو ما يرفع من مردودية الاستثمارات
 - ❖ سياسة تشجيع المنافسة: تساعد في تطوير عنصر التجديد والإبداع وتساهم في خلق الظروف الجيدة لدخول مستثمرين جدد، فوجود سياسة جيدة لحماية المنافسة تسمح بتحقيق مزايا الاستثمار .
 - ❖ السياسة الجبائية: لأجل القيام بوظائفها فإن كل الإدارات بحاجة إلى تحصيل الإيرادات الجبائية، ولكن مستوى الأعباء الضريبية وكيفية تطبيقها لها الأثر المباشر على حجم التكاليف التي تتحملها الشركات، لذلك فإن وجود سياسة جبائية سلمية تسمح للحكومات بتحقيق أهدافها العمومية، مع المساهمة في خلق الظروف المشجعة للاستثمارات .
 - ❖ إدارة الشركات: يعتبر تحديد الإطار العام الذي يحدد المبادئ العامة لإدارة الشركات أحد المعايير الأساسية المحددة لقرار الاستثمار لأنه يؤثر على درجة ثقة المستثمرين وعلى تكلفة رأس المال وعلى عمل الأسواق المالية وعلى تنمية موارد جديدة أكثر استدامة للتمويل .
 - ❖ المسؤولية الاجتماعية للشركات: تحدد السياسات العمومية المبادئ المتعارف عليها للسلك المسئول للشركات، وتساهم هذه المحددات في توجيه الاستثمار الذي يساهم في التنمية المستدامة، وتستهدف هذه السياسة إيجاد محيط جديد للأعمال يتحدد فيه دور كل السلطات العمومية والشركات مع تشجيع الحوار حول قواعد عمل الشركات وتشجيع المبادرات الخاصة بتحديد المسؤولية الجماعية للشركات .
 - ❖ ترمين الموارد البشرية: إن ترمين الموارد البشرية يعتبر شرط أولي وضروري لأجل معرفة واستغلال الفرص الاستثمارية، فالاهتمام بتحسين المستوى التعليمي والصحي لأفراد المجتمع يساهم في رفع الإنتاجية الكلية بعوامل الإنتاج وينعكس ذلك إيجابيا على مناخ الاستثمار.²
 - ❖ تطوير البنية التحتية والقطاع المالي: إن وجود بنية تحتية جيدة تضمن تخصيص الموارد النادرة للمشاريع الأكثر كفاءة، ومن مواجهة نقاط الاختناق التي تحد من الاستثمار الخاص، ويعتبر التمويل والبنية الأساسية

¹ سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 189-2007، ص: 188.

² سعدي يحيى، مرجع سابق، ص: 189.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مدخلات ومستلزمات حاسمة الأهمية في معظم أنشطة الاستثمار، كما أن وجود سياسات فعالة لتحسين أداء القطاع المالي تسمح للشركات والمستثمرين من تجسيد مشاريعهم في ظل محيط مستقل ومحفز .

المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عملت الجزائر من خلال مجموعة القوانين والتشريعات التي أصدرتها إلى محاولة الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحوها، وذلك بغية توفير سيولة عالية لرؤوس الأموال الدولية نحو دورة النشاط الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات وهذا فيما يلي: تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014 .

جدول رقم 01 : توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014.

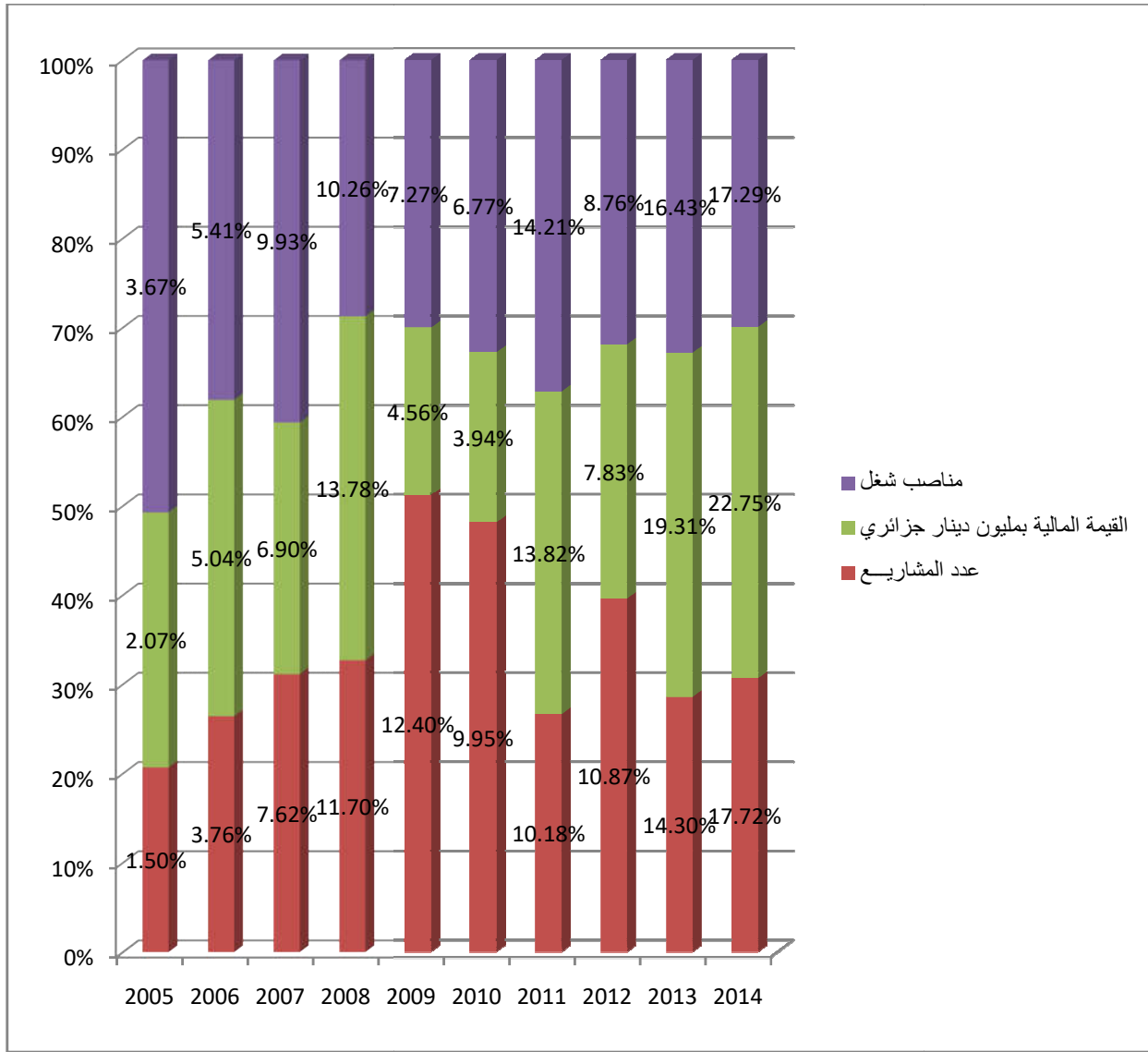
السنوات عدد المشاريع % القيمة المالية بالمليون دينار جزائري % مناصب شغل

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دينار جزائري	%	مناصب شغل	%
2005	836	%1.50	198839	%2.07	320119	%3.67
2006	2102	%3.76	486035	%5.04	47265	%5.41
2007	4257	%7.62	664782	%6.90	86733	%9.93
2008	6538	%11.70	1327976	%13.78	89594	%10.26
2009	6932	%12.40	439577	%4.56	63488	%7.27
2010	5564	%9.95	379834	%3.94	59134	%6.77
2011	5688	%10.18	13311711	%13.82	124004	%14.21
2012	6077	%10.87	754025	%7.83	76443	%8.76
2013	7991	%14.30	1861048	%19.31	143446	%16.43
2014	9904	%17.72	2192530	%22.75	150959	%17.29
المجموع	55889	%100	9636327	%100	873085	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار WWW.ANIDI.AZ

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

شكل رقم 01 : توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور مستمر بالنسبة للسنوات الأخيرة حيث ارتفع عدد المشاريع من 836 مشروعاً عام 2005 إلى 9904 مشروع عام 2014 وهو ما يمثل زيادة قدرها 1993691 مليون دينار جزائري كما أن مناصب العمل حققت زيادة قدرها 118940 منصب شغل وهذا ما ساهم في تحقيق تدفقات مقبولة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

جدول رقم 02 : توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصريح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014 .

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بمليون دينار جزائري	%	مناصب شغل	%
الزراعة	9	%1.6	5495	%0.23	619	%0.54
البناء	95	%16.84	59713	%2.54	18675	%16.4
الصناعة	324	%57.45	1613708	%68.55	63928	%56.14
الصحة	6	%1.06	13573	%0.58	2196	%1.93
النقل	19	%3.37	12405	%0.53	1639	%1.44
السياحة	10	%1.77	462619	%19.65	14080	%12.36
الخدمات	100	%17.73	97145	%4.13	11242	%9.87
الاتصالات	1	%0.18	89441	%3.8	1500	%1.32
المجموع	564	%100	2354099	%100	113879	%100

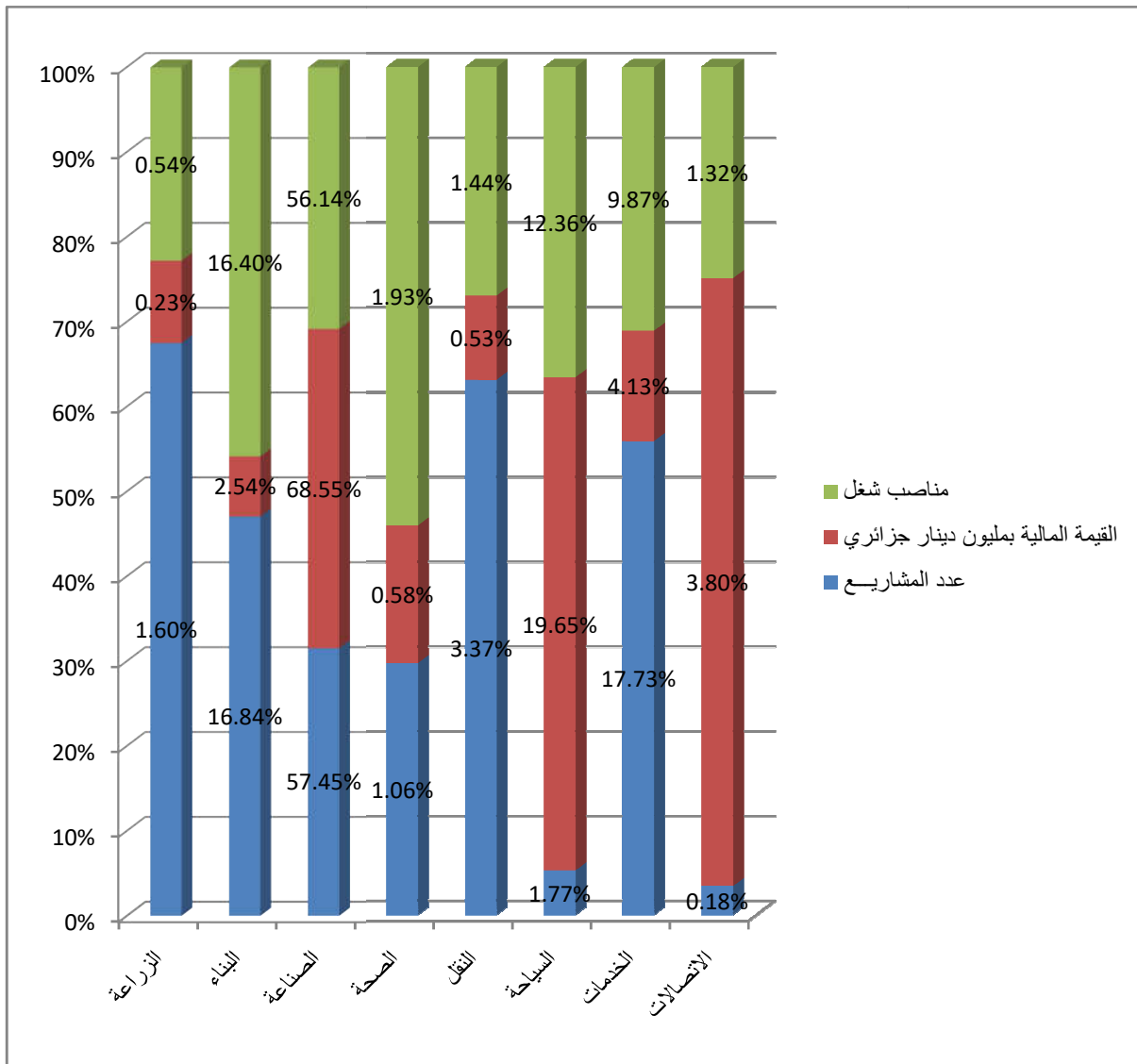
المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار WWW.ANIDI.AZ

يتضح من خلال الجدول السابق أن قطاع الزراعة لا يزال مهماً على الرغم مما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات في هذا المجال، ويرجع ذلك لضعف الحوافز في هذا القطاع حيث تبلغ قيمته 5495 مليون دينار جزائري وتوظف 619 منصب شغل، قطاع البناء والأشغال العمومية كذلك تعتبر حصته ضعيفة نوعاً ما عند الأخذ بعين الاعتبار اهتمام الدولة بهذا القطاع، كذلك من الملاحظ ضعف نسبة قطاع الصحة حيث تبلغ قيمته 13573 مليون دينار جزائري، وذلك لأنها محصورة في الصناعة الصيدلانية، بالإضافة إلى ذلك من الملاحظ ضعف قطاع السياحة (1.77 %) على الرغم من الإمكانيات السياحية الهامة التي تتمتع بها الجزائر، كذلك نسبة الاستثمار في الاتصالات (0.18 %) وهذا

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

راجع إلى قلة التحفيز مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار في هذا القطاع، مع الإشارة إلى أن أكثر القطاعات ازدهار من ناحية الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة هو قطاع النقل، ومع ذلك فإن الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات تعتبر دون طموحات الاقتصاد الجزائري بالنظر للفرص الموجودة فيها.

شكل رقم 02 : توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Excel

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية الجزئية في مجال جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

انتهجت الجزائر خلال فترة الستينات وعقب الاستقلال مباشرة النظام الاشتراكي أو ما عرف بالاقتصاد المخطط، ومع عدم جدوى هذا النظام في تطبيق سياسات ناجحة أصبحت الدولة الجزائرية ترى أنه من الضروري التحول إلى الاقتصاد الحر الرأسمالي، وهذه التحولات الاقتصادية جعلتها مرغمة على القيام بإصلاحات على عدة مستويات ومجالات تجسدت في إعادة تنشيط النظام المالي والبنكي، وخصوصية المؤسسات العمومية، إضافة إلى تحرير التجارة الخارجية وإصلاحات النظام الجمركي، وهذا كله من أجل الاستجابة لمتطلبات التوجه الجديد للاقتصاد الوطني والتكيف مع المعايير الدولية.

المطلب الأول: إعادة تنشيط وترقية النظام البنكي والمالي

إن إعادة تنشيط النظام البنكي والمالي يعد من أهم الإصلاحات التي يجب على الدولة الجزائرية القيام بها في مجال المالية والمصارف حتى يتكيف مع متطلبات الاقتصاد الوطني، حيث انفصل القطاع المصرفي والمالي عن الدائرة الاقتصادية فتنظيمه ووسائل تدخله مازالت بدائية مقارنة بالمعايير الدولية، كما أن ضعف مساهمته في الدائرة الإنتاجية يؤثر على ظروف الإنعاش، وتؤول المقتضيات المرتبطة بالإصلاح المالي والمصرفي إلى التلاشي داخل سلوكيات الاحتكار والسلطة التنفيذية¹.

حيث تطرح ثلاث مشاكل على مستوى المنظومة المصرفية تخص البنوك العمومية:

1. يتمثل المشكل الأول في عملية تطهير البنوك التي منحت قروض لمؤسسات القطاع العام دون استرجاعها مما جعل الدولة أمام ضرورة ملحة تستدعي تطهير القطاع عن طريق إحلال الخزينة محل المؤسسات العمومية وبذلك فهو يعد مشكل عويص لارتباطه بعملية الربح، وهذا هو لب وجوهر الأزمة الاقتصادية في الجزائر، ومنه فعملية تطهير البنوك لا تخص الماضي لكنها تمتد إلى المستقبل².
2. أما المشكل الثاني فهو أن البنوك العمومية لا تمتلك مستوى فعال وكافي في التنظيم والتسيير باعتبار أن البنك هو مؤسسة اقتصادية يتعين عليها تبني نظام تسيير مع وجود كفاءات غير أن عدد الكفاءات الجزائرية غير كافية لعصرنة وتطوير البنوك والدليل على ذلك إبرام الجزائر عقد مع الاتحاد الأوروبي لتطبيق ما يسمى

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول لسنة 2002، ص: 36

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بسياسة التوأمة وهي عملية تعني تقديم بنك أجنبي لمساعدة بنك جزائري بغية عصرنته في إطار المساعدة الفنية.

3. إضافة إلى قضية خوصصة البنوك التي تعد جد معقدة ومرتبطة مع التطهير لاسيما إذا كانت الديون معتبرة أو متفاقمة باعتبار أن خوصصة البنوك تأتي بعد تطهيرها وليس قبلها، من منطلق أن عملية الشراء لا تعني اقتناء الجدران بل تعني المساهمة في النشاط، ومن ثم فإن الوضع يقتضي تبني حلول تقنية واضحة.

أما فيما يخص القطاع الخاص فإن اقتحامه الميدان المصرفي الجزائري لم يغير شيئا في الممارسة المصرفية، على الرغم من وجود العديد من البنوك العاملة في الميدان لم تقم حتى الآن بإثارة المنافسة، وبالضبط على مستوى الإصلاح المصرفي مكتفيا بإحلال بعض الفروع في السوق في شكل ربع الموقع¹، كما أن التقدير في التمويل العمومي وتحفظات المنظومة المصرفية نحو الاستثمار قد نجد صعوبة متزايدة في التذرع بضرورة المحافظة على التوازنات الاقتصادية والمالية إلى جانب حالة الانكماش التي تميز الاقتصاد الوطني، يجب أن تأتي في إطار مسار ديناميكي إلى إعادة التفكير في إقحام المنظومة المالية والمصرفية في الاقتصاد الوطني.²

المطلب الثاني: خوصصة المؤسسات العمومية

حيث بادرت السلطات الجزائرية إلى إصدار تشريعات قانونية تتعلق بهذا المجال من خلال الأمر - 22 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، وكذلك الأمر 97 - رقم 95-12 وذلك كله كان تأكيد للإدارة - 12 المؤرخ في 19 مارس 1997 المعدل والمتمم للأمر رقم 95 الجزائرية فيما يخص تكريس هذه العملية باعتبارها وجها من أوجه الإصلاحات الاقتصادية الضرورية للانتقال المحكم إلى اقتصاد السوق وكذلك الانفتاح الفعلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال القراءة الواضحة لهذه النصوص التشريعية نجد أن عملية الخوصصة المطبقة في الجزائر تمس ملكية رأس المال الاجتماعي للمؤسسات المملوكة بصيغة مباشرة أو غير مباشرة من طرف السلطات العمومية أو الأشخاص المعنويين التابعين للقانون العام، أو تمس الأصول المكونة للوحدات المستثمرة التي تتميز بالطابع الاستقلالي عن الدولة، وتعتبر الخوصصة بمثابة مجموعة من المعاملات القائمة على:

1 جريدة الخبر، العدد 3004، بتصرف، الموافق ل 20 أوت 2000 ص : 02

2 عبد القادر شلال و محمود كشيدة، دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين إطارها النظري وواقعها الميداني، مذكرة

تخرج ليسانس، المركز الجامعي يحي فارس، المدينة، 2003، ص : 81.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

• التحويل الكلي أو الجزئي للملكية الأصول المادية أو المعنوية للمؤسسات العمومية.

• التحويل الكلي أو الجزئي لرأس المال للمؤسسات العمومية

• تحويل تسييرها بواسطة صيغ تعاقدية محددة بشروط وكيفيات منصوص عليها قانونا.¹

ولقد كانت سنة 1994 سنة حسم في المرور بالاقتصاد الجزائري إلى مرحلة الخصخصة مع التنبيه إلى أن الضرورة الاقتصادية هي التي كانت وراء الدفع إلى التحويل الرسمي الذي أدى بالحكومة الجزائرية إلى انتهاج عملية الخصخصة والتي لا تعني إحداث خلل في هيكلية المؤسسات بقدر ما تعني نقل الملكية من الدولة إلى الخواص.²

والفرق بين الاستثمارات العامة والخاصة هو أنه في حالة القطاع العام تقوم الدولة بتمويل الاستثمارات من خلال الميزانية العامة للدولة أو اللجوء إلى الاقتراض، أما في القطاع الخاص تكون الحالة عكسية من خلال التحكم في التكاليف وبالأخص تكاليف الاستغلال، وعدم التبذير واحترام المواعيد للوصول إلى نتائج ايجابية تطبيقا للمفهوم السائد لدى العامة وهو أن القطاع الخاص أكثر فعالية ونجاعة من القطاع العام. 04 المؤرخ في 20 أوت 2001 الخصخصة عن طريق التحويل من الملكية - ويحدد القانون الجديد رقم 01 العمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين في القطاع الخاص، كل أو جزء من رأسمال المؤسسات الموقفة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الدولة أو من طرف الأشخاص المعنويين عن طريق تحويل السهم للحصة الاجتماعية عن طريق الاكتتاب أو رفع رأس المال نشطاء يشكلون وحدة استثمار مستقلة ذاتيا عن المؤسسات التابعة للدولة، ولقد ذكر الكثير حول موضوع الخصخصة وأجريت عدة دراسات حوله، ومع ذلك يبقى موقف السلطات العمومية غامضا اتجاه الخصخصة ويدل على عدم وجود استراتيجيات في هذا الميدان، وبالخصوص ضعف آليات الإشراف فيما يتعلق بالنشاط الواجب الحفاظ عليه وترقيته في إطار سياسة عمومية لدعم الامتيازات التفضيلية وتعزيزها.

وتبقى خصخصة المؤسسات العمومية حبيسة الترددات والشكوك واعتبارات سياسية أخرى ذات أبعاد إجرائية، حيث تتدخل صلاحيات شركات التسيير والمساهمة ووزارة المساهمات، كما أن قرارات الحسم تتم غالبا على مستوى مجلس

مساهمات الدولة. ويبقى المسار ككل تعترضه من العقبات على مستويات عديدة.³

¹ المادة 01 رقم 97-125 المؤرخ في 19 مارس 1997 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 19 مارس 1999 ص: 07.

² تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر 20

³ جلال بوعاتي، حضور قوي لرجال الأعمال الإماراتيين، جريدة الخبر - العدد 4885 - الموافق ل 04 نوفمبر 2006

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ففي الوقت الذي تم الإعلان عن انتقال 150 مؤسسة عمومية من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة حيث أفادت التقديرات الحالية بأن نسبة 20% من هذه المؤسسات تواجه نزاعات لأن خصصة هذه المؤسسات لم تنمو بعد بشكل نهائي، ويتضح من مسار الخصصة المعتمد منذ سنوات أن السلطات العمومية لم تنجح في تسوية وضعية المؤسسات التي كانت تعاني من عجز هيكلية، فضلا عن الديون التي أثقلت أصول الشركات، رغم عمليات التطهير المتتالية، حيث أن نسبة المؤسسات المخصصة لحد الآن لم تتجاوز 300 مؤسسة من مجموع 1200 مؤسسة معروضة للخصصة، فإن التعديلات القانونية والتحفيزات المختلفة لم تنفع بصورة كبيرة للمستثمرين والمتعاملين.

ولقد قررت الجزائر تطبيق مبدأ عملية الخصصة في المؤسسات العمومية وذلك بغرض تحسين فعالية الاقتصاد الوطني حتى يتجسد انتقاله المحكم إلى اقتصاد السوق، كما يمكن اعتباره أمرا مشجعا للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وترقيته، وخاصة كونه يمنح للمستثمرين الأجانب إمكانية اختراق السوق الجزائرية والأسواق الأجنبية الأخرى، إلى جانب استغلال اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة إلى جانب المواد التي يحتاجونها للقيام بالنشاطات الاقتصادية لأن الجزائر دولة غنية بثرواتها الطبيعية.

ومن هنا نصل إلى خلاصة القول أن الجزائر تتبع الخصصة كإمكانية أساسية لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وتدعيمه.¹

المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية والإصلاحات الجمركية.

إن قرار عملية تحرير التجارة الخارجية ناجم عن سلسلة من الاتفاقيات المبرمة ما بين الجزائر والهيئة المالية الدولية الممثلة في صندوق النقد الدولي إضافة إلى برنامج الاستقرار الاقتصادي المتفق عليه وقد انطلقت الإصلاحات والتعديلات المتعلقة بالتجارة الخارجية مع بداية التسعينات وعملت على قطع أو الانصراف عن كل المبادئ السابقة التي ميزتها وقد عرفت عملية تحرير التجارة الخارجية ثلاث مراحل أساسية تتجسد في:

المرحلة الأولى: من خلال إصدار قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتضمن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك إلغاء البرنامج العامة للتجارة الخارجية والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة.

¹ نبيل عيسى، تحليل سياسة الخصصة و آفاقها في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 1988، ص: 22.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المرحلة الثانية : في أوت 1990 أين تم وضع نظام يتعلق بتجارة الجملة، والوكلاء والى وسطاء وذلك 90 والقوانين بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1990 المكمل من قبل المنشور الوزاري رقم 63 / 90 المطبقة من قبل بنك الجزائر المتضمنة مجموعة من الإجراءات القانونية التي يتم العمل بها وهي:

- تثبيت شروط قبول تجارة الجملة لوكلاء البيع والتوزيع .
- تثبيت قائمة المنتجات والتجهيزات التي تسمح بالتجارة بها لتجار الجملة ووكلاء البيع والتوزيع .

المرحلة الثالثة : مارس 1991 بحيث تمثل التحرير الفعلي للتجارة الخارجية وذلك بعد إصدار المرسوم 37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والمتعلق بشرط التدخل فيما يخص التجارة الخارجية التنفيذي 91 / 37 وتضمن هذا الأخير الإلغاء الرسمي لحواجز الدولة للتجارة الخارجية والداخلية.

وقد انبثق ونتج مبدأ تحرير التجارة الخارجية عن اتفاق الشراكة الذي أبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مع نهاية 2001 والذي يعرف "بالجيل الثاني" باعتباره يفتح آفاق جديدة لاندماج الاقتصاد الجزائري بصفة أفضل في كيان اقتصادي وجهوي قوي وواسع، ويكتسي هذا النظام بعدا أساسيا كبيرا، غير أنه لم يحقق إجتماعا كليا لدى المتعاملين الاقتصاديين بالنظر للتأخر التكنولوجي الذي تعيه مختلف النشاطات عن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سمح لها بالتفاوض حول انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة بالتوقيع على ثلاث اتفاقيات.

1. اتفاق خاص بالسلع.
2. اتفاق خاص بالخدمات.
3. اتفاق خاص بتجارة الأفكار.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث: العراقيل والمعوقات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد سعت الجزائر جاهدة في سبيل الوصول إلى معنى الاستثمار الأجنبي الحقيقي داخل نطاقها الجغرافي، وفي سبيل ذلك قامت الجزائر بتوفير جل الشروط الضرورية الواجبة لخلق بيئة اقتصادية واجتماعية محفزة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أجل نيل هذا الهدف يطالب المستثمرون الأجانب السلطات الجزائرية بالعمل على سد الفجوات والتقليص من العراقيل التي تحول دون ذلك والتي يمكن أن ندرجها في:

المطلب الأول: العراقيل الطبيعية والمادية

إن من أهم العراقيل التي تواجهها أو تعاني منها الجزائر هي العراقيل الطبيعية والمادية

الفرع الأول: العراقيل الطبيعية (مشكل العقار):

إن من أهم العراقيل التي عرفها الاستثمار الأجنبي في الجزائر هي مشكل العقار حيث يعد الإجراء الخاص للحيازة على عقار هو أهم مؤشر في مسار اتخاذ قرار الاستثمار ومن أجل ذلك عملت السلطات على تحرير سوق العقار، إلا أن ميدان العقار يبقى معقدا فحسب وكالة ترقية ودعم الاستثمارات فإن الحصول على قطعة عقار في سبيل الاستثمار يشكل أهم قيد يكبل المستثمرين وهو في أحسن الأحوال لا يمكن أن يقل عن سنين، حسب بعض المستثمرين وذلك بسبب تدخل العديد من الهيئات لمنح قرار الموافقة على طلب حيازة عقار وهذه الهيئات ممثلة في:

✚ وزارة التجهيز، المديرية العامة، وزارة الداخلية، المديرية العامة للبيئة والتهيئة.

✚ وكالة تطوير السكن الخاصة بترقية العقار.

✚ الوكالة العقارية المحلية المسيرة لقوائم أراضي البلدية.

✚ وكالة (CALPI) التي تتولى الرد على طلبات المستثمرين على المستوى الولائي، هذه الوكالات يجب أن تقدم قائمة

بالأراضي الموجهة للمشاريع الاستثمارية مع إبراز الطابع التقني لكل قطعة أرض. هذا التعدد في الهيئات من أجل منح الأراضي والعقار هو ما يسبب ضعف عرض العقار وغياب المنافسة في هذا السوق إضافة إلى غياب المركز الحقيقي لاتخاذ القرارات، ففي الجزائر من المفروض أن إلا أنها في الواقع تقوم بإرسال المستثمر إلى (CALPI) الاستقبال هي من مهام وصلاحيات وكالة المصالح البلدية والولائية وأجهزة أخرى خاصة بالعقار مما يزيد في طول مرحلة الحصول على العقار ويعرقل مهمة الاستثمار هذا من جهة ومن جهة أخرى نصادف العراقيل والصعوبات المتعلقة ب:

■ تأخر أو طول مدة دراسة الملف الطلي لقطعة الأرض.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- التكلفة الباهظة للأراضي المخصصة للاستثمار.
- عدم ضمان العدالة وتسوية الإجراءات وعم مرونة هذه الأخيرة وضخامة الوثائق المطلوبة لذلك.
- الاختلاسات والتعسف في منح الأراضي التي كانت موجهة للقطاع الصناعي والتي حولت إلى استعمالات ذات مصالح ذاتية.
- مشكل العقلانية في تخصيص الأراضي للنشاطات الموافقة.
- وجود عدة أراضي في مناطق صناعية غير مسجلة وطول مدة تخصيص العقار الصناعي.
- التشريع الخاص بالعقار متناثر بين عدة نصوص غير واضحة للإدارة ولا حتى للمتعاملين الاقتصاديين مما يضاعف من لا شفافية الإجراءات.
- عدم وجود تنسيق بين وكالة (ASPI) ووكالة (CALPI) فيما يخص تمركز المشاريع المعتمدة.¹

الفرع الثاني: العر اقبل المادية:

تشكل المنظومة المصرفية المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي وهي المحرك الأساسي لازدهار أي اقتصاد في العالم، و من ثم أصبحت عملية إصلاحها حتمية لا بديل لها ولا مفر منها بالنسبة للسلطات العمومية، حيث أن سير هذه المنظومة في الجزائر يكشف عن انحرافات إذا ما قورن بالجهاز المصرفي للبلدان المتقدمة أو حتى في الدول ذات المستوى المتقارب من المستوى الجزائري لا يزال النظام المصرفي في الجزائر يتميز بم رقبة دائمة للدولة المالكة التي تفرض قرارها على المؤسسة المصرفية مما يؤدي إلى غياب المنافسة وضعف نوعية الخدمات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين ولعل من أهم وأبرز ما يعرقل البنك والمستثمرين هي:

- غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات.
 - غياب المؤسسات المالية المختصة.
 - قلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار (قروض الإيجار) القروض طويلة الأجل.
- وجاء في تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية بأن انتماء معظم البنوك الجزائرية إلى القطاع العام يرجع إلى المحدودية النقدية، ورغم وجود عدد قليل من البنوك الخاصة المعروفة بمرونتها في ال تعامل مع المستثمرين إلا أنها تتوفر على

1 محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، 2007 ص 06

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

شبكات وكالتها الخاصة في المدن الكبيرة في البلاد، كما أسفر تقرير لوكالة ترقية ودعم الاستثمار من بعض العراقيل المالية التي يواجهها المستثمرين ومنها:

- ✓ يستغرق البنك وقتا طويلا يقارب السنة في حين يتراوح في المغرب وتونس بين 3 إلى 4 أشهر.
 - ✓ يشترط البنك ضمانات باهظة من المقاول قد تصل في بعض الأحيان إلى ضعف قيمة المشروع.
 - ✓ عدم قدرة البنك على تمويل المشروع بالعملة الصعبة نظرا لندرته وعدم توفر البنك على خطوط.
 - ✓ القرض الكافية إضافة إلى قلة الإيداعات والتوظيفات البنكية.
 - ✓ رغم انخفاض معدلات الفائدة إلا أن ذلك يبقى غير كافي لتحقيق ديناميكية كبيرة ومجال إنعاش الاستثمار.
- يتضح مما سبق بأن النظام البنكي الجزائري قد أثر بقسط كبير على اهتمام المستثمرين الأجانب بحكم احتكاكهم به، فالبنوك الجزائرية التي تعاني من مشاكل جديدة خصوصا وأنها وظفت لتمويل عجز ميزانية المؤسسات العمومية، أما عن خدمة البنك المقدمة والتي تعتبر كلاسيكية في الوقت الراهن وتبقى ثقيلة وتتطلب مدة طويلة كنظام المقاصة والعمليات الأجنبية، إجراءات التوظيف للصادرات والواردات وكذا عمليات التحول الدولية التي لا تتجاوز 50 يوما في حين هذه العملية تتطلب أقل من شهر على المستوى الدولي كما أن الخبرة المهنية لدى البنوك ومستوى إدارتها غير كافية وهي الأخرى تزيد من عرقلة الإجراءات.¹

المطلب الثاني: العراقيل الاقتصادية والسياسية

إن العراقيل الاقتصادية والسياسية هي العراقيل التي تكون السبب الرئيسي لطرد المستثمر الأجنبي.

الفرع الأول: العراقيل الاقتصادية:

لقد تعددت العوائق والعراقيل الاقتصادية التي زادت من تردد المستثمرين الأجانب في اقتحام السوق الجزائرية، هذا التردد مبني على التخوف الكبير اتجاه هذه العراقيل التي قد تفوق في حجمها أو نتائجها التحفيزات التي أقرتها الدولة في هذا المجال، ونجد أن هذه العراقيل قد تعيق سياسة السوق المفتوحة التي تبنتها الجزائر اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها لتشجيع المتعاملين الأجانب على إزالة مخاوفهم، ويمكن سرد أهم هذه المعوقات فيما يلي:

✚ سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية ومثال ذلك سوء التسيير والتنظيم الذي يميز كل الموانئ الجزائرية، فبالرغم من أن حوالي 80% من السلع المستوردة

¹ بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، 2006 ص: 81

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمر عبر الموانئ إلا أن البطء الكبير في تسريح السلع سواء بسبب سوء التسيير و التنظيم على مستوى الموانئ، أو إلى قلة التجهيزات الضرورية التي تعتبر شرطا أساسيا لعمل الموانئ الحديثة وهو السمة الغالبة على نشاط هذه الموانئ، يضاف إلى ذلك عامل البيروقراطية، كل هذه العوامل حالت دون توفير الشروط الضرورية والأساسية لضمان سرعة العمليات التصديرية والاستيرادية التي تتطلبها التبادلات التجارية الحديثة.¹

✚ نقص الفعالية بالنسبة للجهاز المصرفي سواء بنقص مهنية المستخدمين أو بنقص الإمكانيات المادية لضمان عمل هذا الجهاز وفقا لمتطلبات عمل البنوك في الدول المتقدمة ويضاف إلى ذلك ضيق السوق المالية وعدم اندماجها مع الأسواق العالمية، كل ذلك يؤدي إلى عرقلة انتقال رؤوس الأموال وبالتالي تقليص منافذ التمويل والاستثمار، ونجد أن جلب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر يتطلب توفير قطاع مصرفي يتمتع بكل المواصفات الحديثة سواء من ناحية الامكانيات المادية والبشرية أو من ناحية الطرق التنظيمية التسييرية، لأن الاستثمارات الحديثة تتطلب وجود بيئة مصرفية تسهيلية تتميز بالمرونة التامة في المعاملات.

✚ غموض بعض الجوانب القانونية والتنظيمية في عملية الخوصصة الكلية للمؤسسات العمومية الأمر الذي حال دون تشجيع الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار. تدهور قيمة العملة المحلية وتعدد أسعارها المصرفية

فتنخفض سعر العملة بالنسبة للعملات الأخرى يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار مقوما بالعملات

الأجنبية، كما يؤدي إلى تآكل ارباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج.

ومن هذا نستخلص إلى أن عملية انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق لم تتم بالشكل اللازم، حيث بقيت بعض الرسومات القديمة (تنظيمية كانت أو قانونية) التي تحول دون التطبيق الكلي والسليم لسياسة "الباب المفتوحة" أمام تدفق الاستثمار الأجنبي.

هذه العراقيل أدت إلى تخوف المستثمرين من توطين مشاريعهم في بيئة اقتصادية تتسم بعدم استقرار

النصوص القانونية وغموض بعضها الآخر.

¹ صالح مفتاح ودلال بن سمية، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، 2008، ص: 125.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الجزائر ورغم الطاقات والإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تتميز بها إلا أنها لم ترق إلى توفير بيئة اقتصادية تعري المستثمرين الأجانب، هذه البيئة يجب أن تتوفر على الشروط القانونية والتنظيمية وغيرها التي تساعد على عمل المستثمرين الأجانب بحرية، سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التصدير أو الاستيراد أو تحويل الأرباح والفوائد.¹

الفرع الثاني: العر اقبل السياسية:

كما هو معلوم لدى الجميع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة أمران مرهونان بمدى استقرار الوضعية الأمنية والسياسية للدول، خاصة وأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من شركات متعددة الجنسيات لا يكون كبيرا إلا بتوفير عامل أساسي هو الاستقرار الأمني والسياسي حيث لا يمكننا إنكار دور هذا الأخير في معادلة جلب الاستثمار ولهذا سنتعرض لهذين الأمرين بالتفصيل لمعرفة مدى عرقلتهما للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: الوضع الأمني: تعاني الجزائر من الأزمة الأمنية الحادة التي تعود بذورها الأولى إلى أحداث أكتوبر 1988 وأيضا أحداث تيقنتورين سنة 2013 ثم تلتها أحداث أخرى ومؤخرا أحداث عين صالح لسنة 2016 ، عملت على الزيادة من حدة هذه الأزمة وخطورتها، والتي كانت لها آثار وخيمة تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي، هذه الأوضاع الأمنية في الجزائر يمكن اعتبارها بمثابة عائق أساسي من بين العوائق المعرقلة للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأن المستثمرين معتادين على تقويم الوضعية الأمنية لأي دولة يريدون الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار المتعلق بذلك، فالشركات متعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار لا توجه استثماراتها لأي بلد كان إلا إذا توافرت فيه مجموعة من الشروط الضرورية والتي من أهمها استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وكذلك نجد أن المستثمر الأجنبي لا يمكن أن يغامر بتقديم أمواله في دولة ما لم يجمع تقييما عاما للوضع الأمني للدولة وبالنسبة للاستقرار النسبي للطاغم الأمني فلم يعد له حس كبير، فبالرغم من التحسن الملحوظ مؤخرا في إطار قانون الوثام المدني والمصالحة الوطنية للتخفيف من حدة الأزمة، إلا أن الجزائر تعاني من هرب المتعاملين الاقتصاديين، لخوفهم على أرواحهم وممتلكاتهم وتفضيلهم للدول المجاورة الأكثر أمانا، وخصوصا مع الإشاعات الملفقة التي تلتها بعض المصادر الخارجية والغربية بشكل خاص.

ثانيا: عدم الاستقرار السياسي: مرت الجزائر بعهد من الاضطرابات وظروف سياسية صعبة في فترة التسعينات جعلت الجزائر تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار، فعدم الاستقرار النسبي للطاغم الحكومي أو حتى الإطار ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار حيث في هذه الفترة الوجيزة تعاقب على

¹ محمد شريفي، الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (الآثار الإستراتيجية)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، ص:

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجزائر 08 حكومات أربعة منها كانت في عهد الرئيس بوتفليقة، ونأخذ على سبيل المثال حكومة قطعت أشواطاً في التفاوض مع المستثمرين الأجانب ثم يأتي هذا المستثمر فيجد رئيس حكومة آخر وطاقم جديد ويجد إطارات أخرى تحكم الوكالة الوطنية وحتى وإن كانت القوانين الضامنة لم تتغير لكن الأجانب يدخلون في اعتباراتهم (ANDI) لتطويع الاستثمار كل صغيرة وكبيرة وهذا يؤثر حتماً على اتخاذ قرارات الاستثمار، فهذه التغيرات في السوق تدخل الشك والريب في نفوس المستثمرين حول وجود حالة عدم الاستقرار.¹

المطلب الثالث: العر اقبل القانونية والإدارية

إن المحور القانوني والإداري يعتبر حالياً أحد العوامل الرئيسية الجاذبة أو الطاردة للاستثمار، ولا يكفي وضع القوانين والقرارات بل لابد من إقامة وإتباع سياسة الجزاء والعقاب، فالحقيقة أن القانون الصادر سنة 1993 والتعديلات التي أجريت عليه سنة 1994 و 1995، وحتى قانون سنة 2001 كلها قوانين محفزة لجلب الاستثمار، لكن ما يعاب عليها أننا عند اللجوء إلى تطبيقها نجدها قوانين نظرية تكفيها قراءتها ووضعها في الجرائد الرسمية والكتب والمجلات المتخصصة.

الفرع الأول: العر اقبل القانونية:

إن كثرة القوانين وعدم استقرارها طيلة العشرية الأخيرة في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين حيث يزرع فيهم الشك والخوف، خاصة وأننا نعلم أن المستثمر يرغب في ممارسة نشاطه في ظل إطار قانوني واضح وثابت. فمن ناحية العقار الذي يعتبر من أهم العوامل المساعدة على قيام الاستثمارات لأن أي استثمار يجب أن يتوفر على أرضية لقيامه، ومن أجل الحصول على قبول المشروع يبدأ أولاً بملكية العقار الذي يعتبر من صلاحيات الوالي، بينما يدخل هذا الإجراء ضمن القرارات الاقتصادية البحتة، هذه الطريقة تدل على تداخل الصلاحيات بين المؤسسات في تحويل العقار من الوجهة الاستثمارية إلى أغراض شخصية، أما عن السياسة الضريبية فهي غير واضحة من الناحية الإعفاية والدلالة على هذا القول فما عليك إلا الذهاب إلى إدارات الضرائب تجد أن بعض من الإدارات لا تفقه في كيفية منح هذه الإعفاءات. التي تقدم امتيازات مهمة للمستثمرين والمتمثلة (ANDI) و (ANSE) وترى أنه رغم وجود كل من وكالة في الإعفاءات من الضرائب والحقوق الجمركية في السنوات الأولى للمشروع، إلا أن المستثمر يعاني من ارتفاع معدلات الضرائب الذي ينجم عنه ارتفاع تكاليف المنتجات والمشاريع، نظراً لكون الإعفاءات الممنوحة من طرف الوكالة لا

1 محمد شريفي، مرجع سابق، ص: 170

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمس دورة الاستغلال للمشروع رغم وجود نصوص قانونية تجيز ذلك، وهذا لتأخر الحكومة في إصدار قائمة البلديات النائية التي تستحق المشاريع المنجزة فيها هذه الإعفاءات، وإلى حين صدور هذه القائمة يستمر نفور المستثمرين من الاستثمار والاتجاه إلى القطاع غير الرسمي.

الفرع الثاني: العراقيل الإدارية:

شكل البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين الخواص، وكذا سوء تسيير الإدارة وتيزها بالتحفيز والمحسوبة، حيث يسجل بطء شديد في إصدار القرارات التنفيذية للقوانين وكذا نظام التراخيص المسبقة التي تشكل عائقا في وجه المستثمر، وهذا ما يستدعي تكوين إطارات إدارية أكثر كفاءة دون نسيان الإفراط في طلب الوثائق العديدة الخاصة بملف الاستثمار، الأمر الذي يرهق المستثمر ويجعله يتخلى عن فكرة الاستثمار في الجزائر.

إلى جانب ذلك هناك عراقيل أخرى تخص مجال الدبلوماسية الجزائرية التي اقتصر على الالتزام بالتدابير الدولي في هذا المجال، فبالرغم من أن السلطات الجزائرية سارعت إلى إبرام بعض الاتفاقيات على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف والمتعلقة بالضمانات الممنوحة في هذا المجال وكذا إقرار مبدأ التحكيم إلا أنها لم تصل بعد إلى إبرام كل الاتفاقيات والجهود الدولية، لأن تحقيق هذا المسعى معناه تعزيز أكثر للثقة ما بين الجزائر والمجتمع الدولي، وهناك عائق آخر هو انعدام نظام معلوماتي خاص بالاستثمار والمستثمرين، من أجل الحصول على إحصائيات أو دليل للاستثمار، لأن الكثير من المستثمرين يفتقدون إلى المعلومات الكافية حول كل ما يخص الجزائر، هذه الأخيرة التي يجب عليها القيام بهذه الإجراءات من أجل البحث عن المستثمر، بدلا من الانتظار وراء المكاتب.

نجد كذلك أن نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير المشروع على أسس سليمة يعمل على إقامة تنفيذ وتشغيل المشاريع الاستثمارية ويؤدي إلى خفض الإنتاجية ورفع التكلفة ومن ثم انخفاض العائد، وهذا ما يدفع بالمستثمر إلى استخدام ما يحتاج إليه من مهارات فنية وإدارية من الخارج ويتحمل في سبيل ذلك تكاليف عالية.

أيضا تجدر الإشارة إلى أن عائق آخر يرتبط بالإعلان الاقتصادي، فالجزائر تعاني من نقص في هذا المجال رغم أنها تتوفر على فرص مهمة يمكن للمستثمرين استغلالها تبقى دائما في طيات المجهول بالنسبة للمستثمر الأجنبي، كما أن

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

هذا الأخير يصادف عجزا تاما في أجهزة الاتصالات والإعلانات والإحصائيات مما يصعب عليه التنبؤ بمستقبل استثماره

في البلد المضيف كالجزائر على سبيل المثال.¹

الفرع الثالث: عراقيل أخرى

من كل ما سبق قد يتبادر إلى أذهاننا طرح الإشكال التالي: إذا كانت الجزائر تسعى جاهدة في سبيل جذب عدد لا بأس به من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنحت في سبيل ذلك كم هائل من المحفزات والضمانات التي تسير وتسهل دخول المستثمرين الأجانب وقيامهم بالمشاريع الاستثمارية المنتجة والمرحبة وهذا في ظل الأرضية التي توفرها المناخ الاستثماري الذي سعت جاهدة إلى إرسال أسسه إضافة إلى الهيئات المقامة في سبيل ذلك فما الدافع أو ما هدفها من خلق كل تلك العراقيل؟ هل من جهة هي تسعى للبناء والتشييد ومن جهة أخرى تقوم بالهدم والتخريب؟ أو هل هي تقيم الأسس باليد اليمنى وتقتلعها باليسرى؟ هذا ما يجب مناقشته من خلال هذا الجزء البسيط من المذكرة إن ما يمكننا قوله أن كل المبحث خصص للعراقيل والتي وجدنا أن منبعها كان الدولة الجزائرية أو السلطات الجزائرية أي بصفة أوضح الدولة المضيفة للاستثمار لكن ماذا عن العراقيل النابعة والصادرة عن المستثمر الأجنبي الذي يسعى لوضع أمواله واستثمارها في الجزائر؟ هل من المعقول أن هذا الأخير لا يتسبب في أية عراقيل أو عوائق لهذا الاستثمار؟ طبعا لا فبالنظر قليلا إلى الخلفية التي يتغاضى عنها الكثيرون نجد أن الدافع الرئيسي من وراء لجوء المستثمر إلى وضع أمواله في الجزائر هو تحقيق الربح وبالتالي بدخول هذا الأخير لإقامة مشروع في الجزائر فهو لا يسعى ولا يفكر في المشاريع الاستثمارية المنتجة والتي تعود بالفائدة على كلا البلدين بل همه الوحيد هو الربح ثم الربح ومثال على ذلك إذا تم تخيير المستثمر الأجنبي بين إقامة سد للمياه أو الاستثمار في المجال الزراعي وبين إقامة مصنع لتكيب وتجميع قطع صنعت في بلد آخر (قطع سيارات مثلا)، يتم اختيار المشروع الثاني، أولا لأنه يعود بالأموال الطائلة والوفيرة على المستثمر وثانيا لأن هذا الأخير يسعى جاهدا إلى جعل البلد المضيف دائما في تبعية له ولن يمنحه أبدا مفاتيح الأبواب التي قد يطل من خلالها على النهضة والرقى ليستغني بعدها عن المستثمر والتي من بينها التكنولوجيا والخبرات التي تساعد وتسانده على الوقوف على ركبتيه فمن صالح المستثمر أن يكون البلد المضيف دوما في حاجة إليه ولا يطمع ولو بمجرد التفكير إلى الاستغناء عن خدماته وأفضاله.

¹ محمد شريقي، مرجع سابق، ص 171:

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلاصة

لقد رأينا كيف أن الجزائر في سبيل إنعاش اقتصادها الوطني ودمجه ضمن الاقتصاد العالمي سعت إلى توفير أفضل الظروف لاستقطاب واستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة الاعتبار لدور هذا الأخير من خلال تهيئة أرضية مناسبة له أو بعبارة أخرى تحسين البيئة التي ستحتضنه، فقد عملت السلطات العمومية وبذلت أقصى الجهود لأجل ذلك سواء من خلال القوانين المنظمة للنشاط الاستثماري، والتي من ضمنها نجد قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 والذي من خلاله أعطيت الفرصة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحريك عجلة النمو، أو من خلال ما أقرته الجزائر وطبقته من إصلاحات قامت بتنفيذها لإخراج البلاد من الأزمة وتكييفها مع المتطلبات الدولية الجديدة كإعادة تنشيط وترقية النظام البنكي والمالي، حوصصة المؤسسات العمومية، تحرير التجارة الخارجية والذي ساعد على جلب رؤوس أموال أجنبية وكذا الإصلاحات الجمركية والجبائية من خلال ما أدخل من تعديلات على هاتين المصلحتين.

بالإضافة إلى كل ما سبق فقد سارعت الجزائر إلى تجسيد الإصلاحات الاقتصادية القائمة على الإجراءات المنبثقة من جراء سلسلة الاتفاقيات التي أبرمتها مع الهيئات المالية الدولية والاتفاقيات المبرمة مع مختلف الدول الغربية وخاصة ما تعلق منها بإقرار مبدأ التحكيم الدولي كل هذا من أجل تكييف الاقتصاد الوطني مع التحولات الاقتصادية العالمية ومن ثم انتقاله المحكم إلى اقتصاد السوق هذا من جهة ومن جهة أخرى لأجل تحقيق الظروف الملائمة التي من شأنها العمل على ضمان السير الحسن لعمليات ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث :

الدراسة القياسية لمعدلات

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في الفترة 2000 – 2016

تمهيد:

لم يعد علم الاقتصاد مبنيا على استعراض مختلف النظريات الاقتصادية المختلفة التي تبني أحكامها على الاستنباط والمنطق، بل أصبحت المهمة الأساسية للاقتصاد هي النفاذ إلى البيئة الاقتصادية لفهم متغيراتها وضبط اتجاهاتها وذلك من خلال استخدام أساليب الاقتصادي القياسي، والتي تمكن من التوصل إلى نظرية جديدة أو تعديل النظريات القائمة. وقد تعددت الطرق المستعملة لتقدير معادلات نماذج الانحدار، سنحاول في هذا الفصل بالدراسة القياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك بإتباع خطوات منهج الاقتصاد القياسي الذي يهتم بالتقدير الميداني للعلاقات بين الظواهر والمتغيرات الاقتصادية حيث يعتمد على تصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقات العامة لمتغيرات النموذج، من أجل معرفة مدى تأثير بعض المتغيرات على الاستثمار الأجنبي المباشر قمنا بتقسيم الفصل إلى مايلي :

المبحث الأول: تحليل محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و التكامل المتزامن

المبحث الثالث: الدراسة الإحصائية و الاقتصادية و القياسية للنموذج المقدر

المبحث الأول: تحليل محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: توصيف متغيرات النموذج

اعتمدنا في عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على النظرية الاقتصادية من جهة ، ومن جهة أخرى الاعتماد على الدراسات السابقة، حيث نستخلص مما سبق بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية وهي الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف و معدل التضخم وأن النموذج القياسي يتكون من متغير تابع المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات المستقلة السابقة الذكر، والجدول التالي يبين المتغيرات المستعملة في النموذج :

الجدول رقم 03: المتغيرات المستعملة في النموذج

اسم المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير
الاستثمار الأجنبي المباشر	IDE	متغير تابع
الناتج المحلي الإجمالي	PIB	متغير مستقل
سعر الصرف	TCH	متغير مستقل
معدل التضخم	INF	متغير مستقل

المصدر: من إعداد الطالبة

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لمعدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة

2016- 2000

المطلب الثاني: دراسة تطورات متغيرات النموذج

سنقوم أولاً بدراسة تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016 ، ثم تطور المتغيرات المستقلة في نفس الفترة مع توضيح العلاقة الظاهرة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة المختارة والجدول التالي يبين الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات المستعملة في النموذج:

الجدول رقم 04: بيانات متغيرات النموذج من سنة 2000 - 2016

السنوات	الإستثمار الأجنبي المباشر	الناتج المحلي الإجمالي	سعر الصرف	معدل التضخم
2000	438	54.79	75.31	0.3
2001	1196	54.71	77.26	4.2
2002	1065	56.76	79.68	1.4
2003	634	67.86	77.37	4.3
2004	900	85.33	72.06	4
2005	1100	103.08	73.36	1.4
2006	1795	117.21	72.64	2.3
2007	2038	135.01	66.82	3.7
2008	2590	171.52	71.18	4.9
2009	2291	137.77	72.64	5.7
2010	2331	161.77	74.4	3.9
2011	2720	198.76	72.85	4.5
2012	2900	204.33	77.55	8.9
2013	1789	210.18	79.38	3.3
2014	1490	213.98	80.56	2.9
2015	-587	164.77	100.46	4.8
2016	1546	156.08	109.47	6.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS

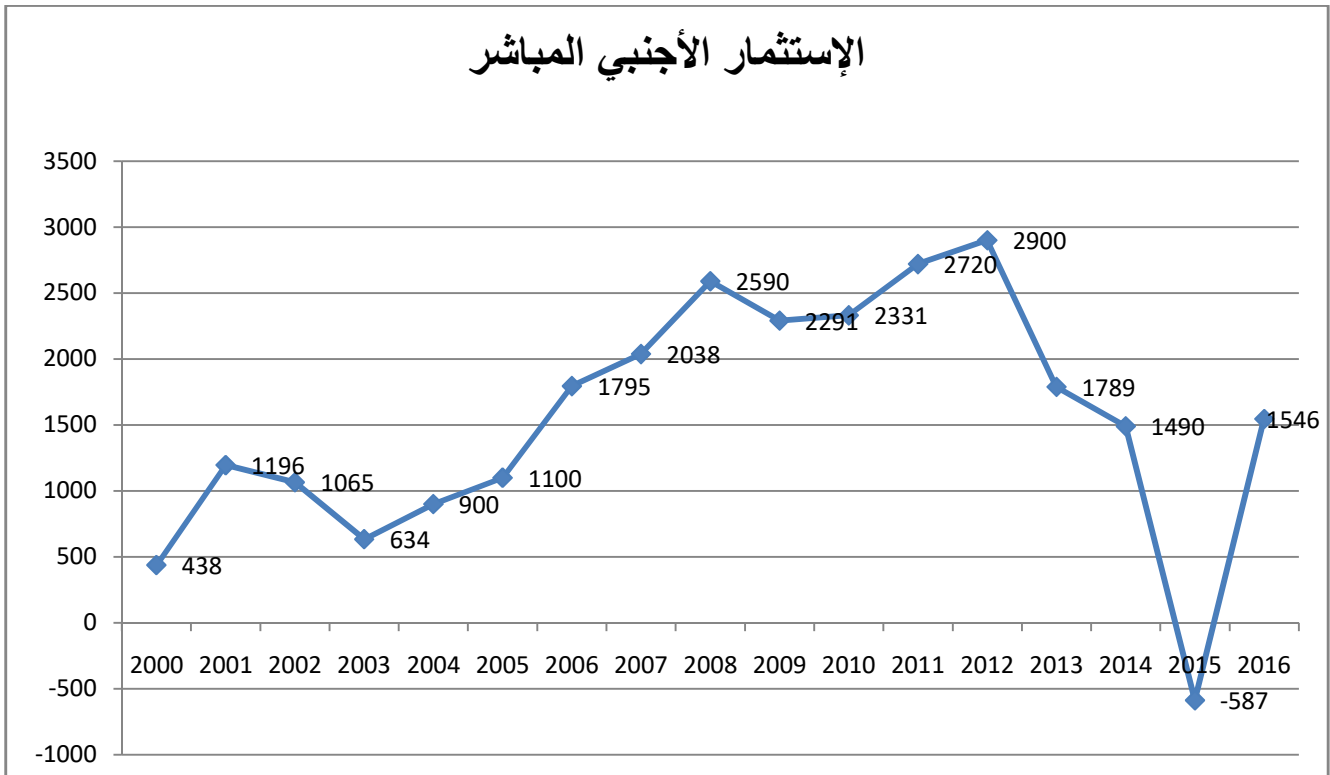
1. دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 2000 - 2016

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، إذ بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذا كانت الجزائر إحدى هاته الدول التي سارعت إلى تهيئة مناخها الاستثماري لما له من تأثير كبير على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل ، والشكل التالي يبين تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2016:

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لمعدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة

2016- 2000

الشكل رقم 03: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2000 - 2016



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel

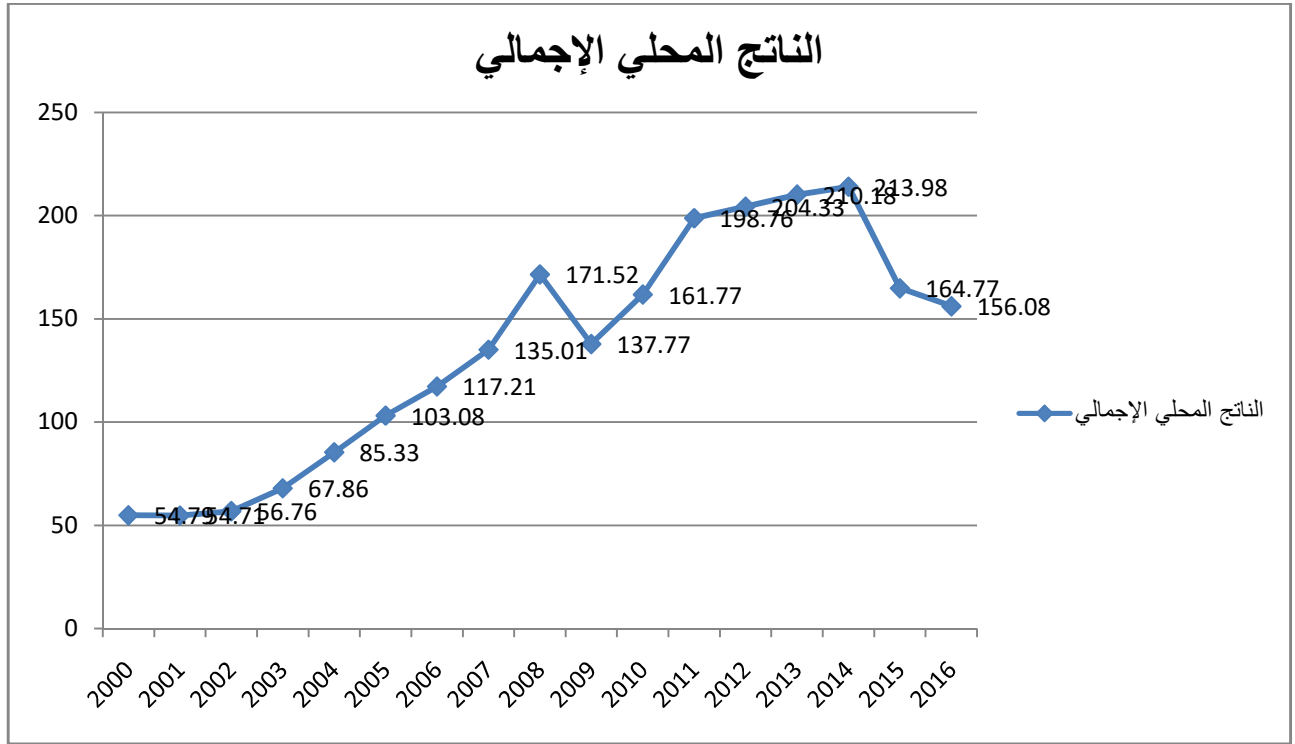
2. دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 2000_2016

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تعتمد عليها الدولة و الذي يمثل قيمة السلع و الخدمات المنتجة داخل الوطن سواء كانت وطنية أو أجنبية خلال فترة زمنية معينة و الشكل التالي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000 _ 2016 :

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لمعدادات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة

2016- 2000

الشكل رقم 04 : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000 _ 2016



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel

تميزت فترة (2000-2013) بمستويات متناسبة فيما بينها و ارتفاع مقبول نوعا ما في الناتج المحلي الاجمالي ، اما خلال السنوات الأخيرة (2008-2014) لقد حققت الجزائر ارتفاع ملحوظ في مستويات من الناتج المحلي الإجمالي ، أما فترة (2015-2016) فكان هناك انخفاض طفيف فيه

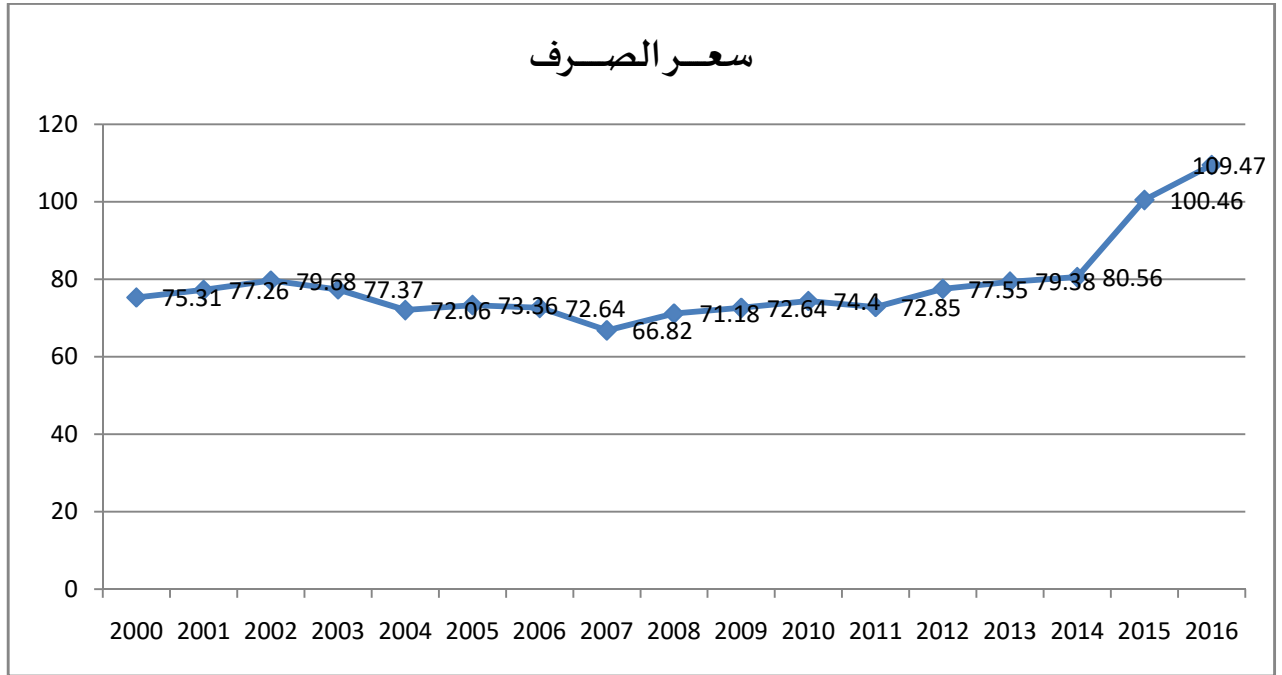
3. دراسة تطور سعر الصرف الجزائري خلال الفترة 2000- 2016

تعتبر عملة بلد ما هي رمز من رموز السيادة الوطنية لذلك يجب أن يعرف إنتعاشا وبالتالي فإن سعر الصرف يبقى من احد المواضيع المهمة بالنسبة للحكومة الجزائرية لما لها من أثر، وعليه سوف نقوم بدراسة سعر الصرف في الجزائر يعبر عن هذه الظاهرة بالمتغير المستقل و الشكل التالي يبين تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 2000 _ 2016 :

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لمعدادات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة

2016- 2000

الشكل رقم 05: تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 2000 - 2016



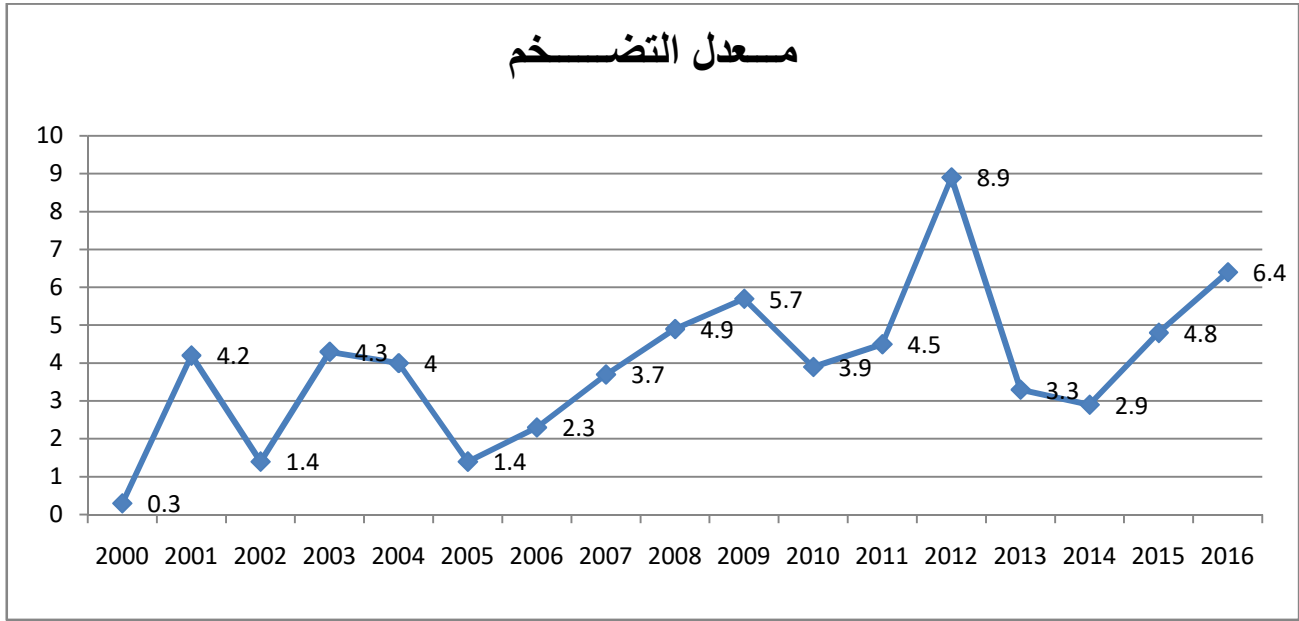
المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel

دراسة تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000 – 2016

التضخم هو الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، سواء كان هذا الارتفاع ناتجا عن زيادة كمية النقد بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة، أو العكس أي أنه ناجم عن زيادة في الإنتاج فائضة عن الطلب الكلي أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، فضلا عن الدور المغذي لتوقعات التضخم و الشكل التالي يوضح تطور معدل التضخم في

الجزائر في الفترة 2000 – 2016

الشكل رقم 06 : تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2000 _ 2016



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel

المطلب الثالث : صياغة وتقدير النموذج القياسي

بعد إختيار عدد من المتغيرات الإقتصادية، التي رأينا أنها تؤثر في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) من خلال بعض الدراسات السابقة التي تناولتها، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى صياغة النموذج القياسي الخاص بالإشكالية المدروسة وتقديره.

(1) صياغة النموذج القياسي:

من أهم مراحل بناء النموذج هي صياغة النموذج القياسي و قبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها نشير في البداية إلى رموز المتغيرات المستعملة في الدراسة و هي كالتالي:

المتغير التابع : يتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر و يرمز له بالرمز IDE

المتغيرات المستقلة : تتمثل في :

الناتج المحلي الاجمالي و يرمز له بالرمز : PIB

سعر الصرف و يرمز له بالرمز Tch

معدل التضخم و يرمز له بالرمز : INF

الشكل الرياضي للنموذج: المتمثل في الدالة التالية :

$$IDE = f(PIB , Tch , INF)$$

من أجل دراسة هذه الدالة و تغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي والصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته هي كالتالي:

$$IDE_t = \beta_0 + \beta_1 PIB_t + \beta_2 Tch_t + \beta_3 INF_t + \varepsilon_t$$

حيث ::

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$: تمثل معاملات النموذج المقدر

ε_t : : يمثل المتغير العشوائي او حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر و التي لم ندرجها في النموذج.

2- تقدير النموذج القياسي:

سنقوم بتقدير النموذج القياسي الإقتصادي لمحددات الإستثمار الأجنبي المباشر وهذا بإستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، وهي من أبرز وأسهل الطرق وأحسنها لتقدير النماذج الخطية، لما لها من خصائص تميزها عن باقي الطرق الأخرى.

أ. خصائص المربعات الصغرى العادية:⁶⁸

❖ خاصية عدم التحيز:

وسط توزيعهما، فإذا كان الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك التحيز هو ذلك الفرق بين مقدر ما و ، وإذا عدنا إلى مقدرتي المربعات الصغرى فإننا نجد: المقدر بأنه متحيز

$$E(\hat{\beta}_i) = \beta_i \quad \forall i = 0,1,2,3$$

ومنه نقول أن $\hat{\beta}_i$ هو مقدر غير متحيز ل β_i

❖ خاصية الإتساق:⁶⁹

نقول بأن المعلمات هي مقدرات متسقة إذا تحقق ما يلي:

- قيم المعالم المقدرة تقترب من قيم المعالم الحقيقية وذلك كلما كبر حجم العينة.
- قيمتي التحيز والتباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما إقترب حجم العينة مالا نهاية أي:

⁶⁸ د/محمد شبيخي ، دروس وأمثلة محلولة في الإقتصاد القياسي، دار النشر، الطبعة الأولى ،ورقلة 2011، ص 4.

⁶⁹ جلاطو الجبالي ، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الخلدونية ، الطبعة الثانية ، الجزائر 2009، ص 29.

$$\lim_{n \rightarrow \infty} E(\hat{\beta}_i) = b \quad \lim_{n \rightarrow \infty} E(\hat{\beta}_i) = \beta_i$$

$$\lim_{n \rightarrow \infty} Var(\hat{\beta}_i) = b \quad \lim_{n \rightarrow \infty} Var(\hat{\beta}_i) = 0$$

وإذا تحقق هذين الشرطين نقول أن $\hat{\beta}$ هو مقدر متسق ل β .

فرضيات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد :

عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج الخطي المتعدد، فإنه يجب توفر الفرضيات

التالية:

H_1 : المتغير التابع يكون دالة خطية في المتغيرات المستقلة بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل من قيم المتغير المستقل مختلفة عن بقية القيم.

H_2 : القيمة المتوقعة أو متوسط القيمة للمتغير العشوائي تساوي الصفر، أي:

$$E(U_i) = 0 \quad , \quad \forall_i$$

H_3 : تجانس تباين الأخطاء أو تباين المتغير العشوائي يكون ثابت أي :

$$Var(U_i) = E(U_i^2) = (\sigma^2_u)$$

H_4 : عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء أي:

$$Cov(U_i U_j) = E(U_i U_j) = 0 \quad , \forall_i \neq j$$

H_5 : إستقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المستقلة أي:

$$Cov(U_i X_i) = E(U_i X_i) = 0$$

H_6 : المتغير العشوائي موزع توزيع طبيعي :

$$U_i \rightarrow N(0, \sigma^2)$$

جدول رقم 05 : تقدير النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable: Y

Method: Least Squares

Date: 05/02/19 Time: 14:10

Sample: 2000 2016

Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3981.349	1112.313	3.579342	0.0034
PIB	6.955255	3.008196	2.312102	0.0378
TCH	-52.11606	14.42287	-3.613433	0.0031
INF	180.3965	86.22786	2.092090	0.0566

R-squared	0.660696	Mean dependent var	1543.294
Adjusted R-squared	0.582395	S.D. dependent var	915.7679
S.E. of regression	591.7911	Akaike info criterion	15.80651
Sum squared resid	4552817.	Schwarz criterion	16.00256
Log likelihood	-130.3553	Hannan-Quinn criter.	15.82600
F-statistic	8.437895	Durbin-Watson stat	2.074032
Prob(F-statistic)	0.002269		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من الجدول رقم 05 يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج كمايلي:

$$\widehat{IDE} = 3981.349 + 6.955PIB - 52.116 TCH + 180.396 INF$$

$$t_c \quad (3.579) \quad (2.312) \quad (-3.613) \quad (2.092)$$

$$\delta \hat{\beta}_i : (1112.313) \quad (3.008) \quad (14.422) \quad (86.227)$$

$$R^2 = 0.6606 \quad \bar{R}^2 = 0.5823 \quad \sum \varepsilon^2 = 4552817 \quad F_C = 8.4378$$

$$DW = 2.074 \quad n=17$$

حيث:

t_c : هي قيم إحصاء ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة

$\delta\beta$: الإنحرافات المعيارية للمعالم المقدرة.

$\sum \epsilon_i^2$: مجموع مربعات الأخطاء.

R^2 : تمثل معامل التحديد.

$\overline{R^2}$: يمثل معامل التحديد المصحح

DW : تمثل إحصائية ديرين واتسون تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء.

F_c : تمثل إحصائية فيشر المحسوبة و تحسب وفق العلاقة التالية:

$$F_c = \frac{R^2}{1 - R^2} * \frac{n - k - 1}{k}$$

حيث:

k: عدد المتغيرات المستقلة.

n: عدد المشاهدات.

المبحث الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و اختبار السببية

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية :

قبل تقدير النموذج لابد من التأكد من إستقرارية السلسلة الزمنية و سنعتمد في هذه الدراسة على إختبار لجانق بوكس Ljung-Box الذي يعتمد على معاملات دالتي الارتباط الذاتي و الجزئي وفق الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0: \rho(k) = 0 \\ H_1: \rho(k) \neq 0 \end{cases}$$

حيث :

H_0 : تمثل فرضية العدم و تعني كل معاملات الارتباط الذاتي معدومة و بالتالي السلسلة مستقرة.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تعني كل معاملات الارتباط الذاتي غير معدومة و بالتالي السلسلة غير مستقرة.

و تعطى إحصائية هذا الإختبار وفق العلاقة التالية :

$$Q = T(T + 2) \sum_{k=1}^k \frac{\widehat{\rho}^2(k)}{T - k}$$

التي تتوزع توزيع ρ^2 بدرجة حرية K و مستوى معنوية α

إذا كان $Q < \chi^2_{\alpha}(k)$ نرفض H_0 القائلة بأن كل معاملات الإرتباط الذاتي مساوية للصفر و هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة .

الجدول رقم 06 : نتائج إختبار Ljung-Box الإستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى 0

القرار	المقارنة	χ^2_k	Qstat	المتغيرات
رفض H_0 ، السلسلة غير مستقرة	$Qstat > \chi^2_k$	21,026	24.059	IDE
رفض H_0 ، السلسلة غير مستقرة	$Qstat > \chi^2_k$	21,026	73.98	PIB
قبول H_0 ، السلسلة مستقرة	$Qstat < \chi^2_k$	21,026	17.42	TCH
قبول H_0 ، السلسلة مستقرة	$Qstat < \chi^2_k$	21,026	10.91	INF

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الجدول رقم 07 : نتائج إختبار Ljung-Box إستقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

القرار	المقارنة	χ^2_k	Qstat	المتغيرات
قبول H_0 ، السلسلة مستقرة	$Qstat < \chi^2_k$	21,026	5.91	IDE
قبول H_0 ، السلسلة مستقرة	$Qstat < \chi^2_k$	21,026	7.27	PIB

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لمعدادات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة

2016- 2000

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ أن السلاسل الزمنية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي هي مستقرة من الفرق الأول أما السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف و معدل التضخم فهي مستقرة عند المستوى 0.

المطلب الثاني: اختبار السببية بين المتغيرات

اختبار السببية لجرانجر بين المتغيرات :

يركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات ، حيث يقوم الاختبار على دراسة وجود علاقة بين متغيرين كل على حدى، ويتم تحديد السببية من عدمها بناء على القيم الاحتمالية أو مقارنة القيم المحسوبة مع القيم الجدولية ، فإذا كان الاحتمال المرافق لهذا الاختبار أصغر من 0,05 يتم رفض فرضية العدم وذلك يعني وجود سببية حسب جرانجر، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 08 : نتائج اختبار السببية لجرانجر بين المتغيرات:

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/28/19 Time: 16:27

Sample: 2000 2016

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause IDE	15	0.29459	0.7511
IDE does not Granger Cause PIB		2.35640	0.1451
TCH does not Granger Cause IDE	15	2.71952	0.1140
IDE does not Granger Cause TCH		0.56096	0.5876
INF does not Granger Cause IDE	15	0.04717	0.9541
IDE does not Granger Cause INF		5.04486	0.0306
TCH does not Granger Cause PIB	15	1.14824	0.3557
PIB does not Granger Cause TCH		2.92284	0.1001
INF does not Granger Cause PIB	15	1.10342	0.3690
PIB does not Granger Cause INF		2.85002	0.1048
INF does not Granger Cause TCH	15	0.06465	0.9378
TCH does not Granger Cause INF		0.37769	0.6948

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي Eviews

نستنتج من خلال الشكل أن الاحتمال المرافق لاختبار السببية أكبر من 0.05 اذن نقبل الفرضية

الصفريية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 فهذا يدل على عدم وجود سببية حسب جرانجر بين المتغيرات . ماعدا

احتمال واحد هو الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب في معدل التضخم حسب جرانجر لان :

$$0.05 > Prob \text{ اي } 0.05 > 0.03$$

المبحث الثالث : الدراسة الإحصائية والاقتصادية والقياسية للنموذج المقدر

تتمثل هذه الدراسة في التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر ولدراسة مدى صلاحية النموذج لآبد من إجراء مجموعة من الاختبارات وذلك لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية ثم اختباره من الناحية القياسية واستخدامه في عملية التنبؤ.

المطلب الأول : التحليل الإحصائي للنموذج المقدر

اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة : لإجراء هذا الاختبار تستخدم إحصائية ستيودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج ، و من ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، و الجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج .

و لإجراء هذا الإختبار نقوم بمقارنة إحصاء ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية % 5 ، وفقا للفرضية التالية :

الجدول رقم 09 : جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	Prob
الثابت	β_0	3.579	2.1604	0.003
PIB	β_1	2.312	2.1604	0.037
TCH	β_2	- 3.613	2.1604	0.003
INF	β_3	2.092	2.1604	0.056

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 05

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 \\ H_1: \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث:

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني المعلمة لها معنوية إحصائية.

• اختبار معنوية: β_0

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ أن $t_{tab} < t_{cal}$ وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 ، و منه β_0

لها معنوية إحصائية.

• اختبار معنوية β_1

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ أن $t_{cal} > t_{tab}$ وبالتالي نقبل H_0 ونرفض H_1 ، و منه

β_1 لها معنوية إحصائية.

• اختبار معنوية: β_2

$$\begin{cases} H_0: \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ أن $t_{tab} < t_{cal}$ وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 ، و منه β_2 ليس لها

معنوية إحصائية.

• اختبار معنوية β_3

$$\begin{cases} H_0: \beta_3 = 0 \\ H_1: \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ أن $t_{tab} < t_{cal}$ وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 ، و منه β_3 لها معنوية

إحصائية.

• اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج:

لاختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم اختبار Fisher ، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني إنعدام العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة $F_{cal} = 8.43$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي :

$$F_{(3.17)}^{0.05} = 3.411$$

بما أن $F_{cal} > F_{tab}$: فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 وبالتالي النموذج له معنوية كلية و يوجد على الأقل

متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر).

المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر

$R^2 = 0.6606$ تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الانحدار المتعدد المقترح تمثل العلاقة محل

الدراسة تمثيلا جيدا ، حيث أن 66.06 % من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر هي ناتجة عن التغيرات

في المتغيرات المستقلة ، أما 33.94 % و تبقى لعوامل غير مشخصة.

إشارة معلمة الناتج المحلي الإجمالي موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و

الناتج المحلي الخام وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات السابقة و منطق النظرية الاقتصادية ، حيث إذا تغير الناتج المحلي

الخام بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتغير ب : 6.955 وحدة.

إشارة معلمة سعر الصرف سالبة و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر

الصرف ، وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الاقتصادية ، حيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي

بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتغير ب : 52.116 وحدة.

إشارة معدل التضخم موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل

التضخم وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات السابقة و منطق النظرية الاقتصادية ، حيث إذا تغير الناتج المحلي الخام

بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتغير ب : 180.3965 وحدة.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لمعدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة

2016- 2000

من خلال الدراسة الإحصائية و الاقتصادية للنموذج الخطي المقدر وجدنا أن الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم المتغيرات التي لها معنوية إحصائية و سعر الصرف ليس له معنوية إحصائية لأنه يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل لكن النموذج له معنوية إجمالية .

المطلب الثالث : التحليل القياسي للنموذج المقدر

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية و الاقتصادية ، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه و تطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء : للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء نستخدم اختبار ديربين واتسون DW حيث تسمح هذه الإحصاءة باختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \quad (\rho < 0 \text{ ou } \rho > 0) \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

الشكل رقم (07) : تحديد مناطق القبول والرفض لإحصاءة DW :

ارتباط ذاتي موجب	قرار غير محسوم	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء $\rho = 0$	قرار غير محسوم	ارتباط ذاتي سالب		
0	dl=0.672	du=1.432	DW : 2.07	4-du=2.568	4-dl=3.328	4

من الجدول السابق رقم 05 يمكن استخراج قيمة $DW = 2.07$

نلاحظ أن قيمة $DW = 2.07$ وقعت في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء مما يفسر عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء نلاحظ أن

2- اختبار تجانس تباين الأخطاء : سيتم اعتماد اختبار وايت **white** للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء ، ونقوم باختبار الفرضية التالية :

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 = \dots = \alpha_k = \beta_k = 0$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تنص على تجانس تباين الأخطاء .

الجدول رقم 10: نتائج التقدير لاختبار وايت (White)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	19.73440	Prob. F(9,7)	0.0004
Obs*R-squared	16.35540	Prob. Chi-Square(9)	0.0598
Scaled explained SS	14.25066	Prob. Chi-Square(9)	0.1137

المصدر : من إعداد الطالبة إنطلاقا من الجدول رقم 27 باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

نقوم بحساب إحصاء LM وفق العلاقة التالية :

$$LM = 16.35$$

ثم نقارنها مع إحصائية χ^2 الجدولية التالية :

$$\chi_T^2 = 7.81$$

نلاحظ أن : $\chi_T^2 < LM$ و منه نقبل فرضية العدم H_0 و بالتالي الأخطاء متجانسة التباين أي ثبات

التباين الأخطاء .

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء :

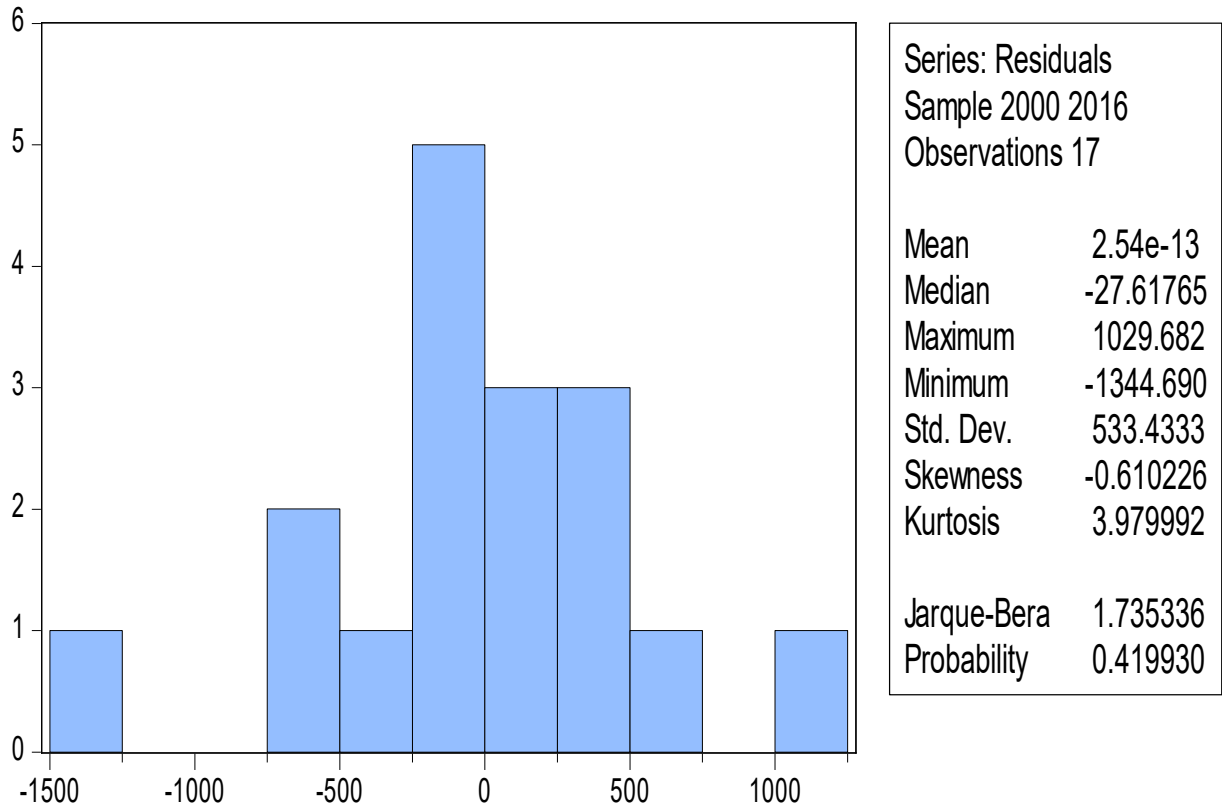
لإجراء هذا الاختبار نقوم باستخدام إحصائية جارك بيرا Jarque-Bera و وفق الفرضية التالية :

H_0 : الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي

2016- 2000

شكل رقم 08 : اختبار جارك بيرا



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي Eviews

من خلال الشكل نلاحظ أن الاحتمال المرافق لإحصائية جارك بيرا أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية

الصفريّة H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ومنه الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي .

خلاصة

لقد تناولنا في هذا الفصل تحليل لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2000-2016 ، و حاولنا بناء نماذج قياسية لتحديد اثر المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي ، سعر الصرف و معدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر .

كما حاولنا القيام بدراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، بإتباع خطوات المنهج القياسي ، كما قمنا بتقدير النموذج و دراسة مدى صلاحيته و إجراء مجموعة من الاختبارات من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية والناحية القياسية و استخدامه في عملية التنبؤ.

الخلافة العامة

الخاتمة العامة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية ظهرت في العديد من الدول كما أنه حظي باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين، كما تنوّع أشكال الاستثمار يمثل ضرورة في جذب المزيد من المستثمرين الأجانب من ناحية وزيادة العوائد الممكن تحقيقها من قبل الدول المضيفة من ناحية أخرى، إن دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية أصبح من الأمور المسلم بها كما أنه صار بمثابة الخطوة التي لا يمكن تجاهلها رغم استفادة بعض الدول منه دون الأخرى.

والجزائر كباقي الدول النامية الأخرى تسعى جاهدة إلى تحقيق قفزة نوعية والخروج من حالة الركود وذلك من خلال توفير عوامل داخلية وخارجية مشجعة ترمي كلها إلى دفع عجلة النمو والانتعاش، ولحل هذه المعادلات الصعبة والمتناقضة لجأت الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ساعد على إدخال إصلاحات، وكذلك بعد تناقص فرص الحصول على القروض والمصاريف التجارية وسعيها منها للتخفيف من عبئ المديونية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والمواكبة للاقتصاد العالمي من جهة أخرى. حيث قامت الجزائر بتكييف اقتصادياتها مع التحولات التي يشهدها النظام العالمي من خلال خصصة المؤسسات العمومية، وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص حيث قامت الجزائر من خلالها بإصلاحات اقتصادية بإبرامها الاتفاقيات المنعقدة مع الهيئة الدولية المالية وعلى رأسها والمتضمنة ضرورة خصصة المؤسسات العمومية وتحرير التجارة الخارجية.

كان الغرض من الدراسة هو البحث عن السبل والطرق التي من شأنها أن تؤدي إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتدعيمه في الجزائر وهذا لكونه الحل الأمثل لمعالجة المشاكل الاقتصادية الراهنة والمتمثلة في التضخم والبطالة التي أتهكت الاقتصاد الجزائري فكان لابد على الجزائر البحث عن طريق ملائمة لاستقطابه، فهناك العديد من العوامل تمثل نقاط إيجابية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكن رغم هذا فإن أغلب المتعاملين الاقتصاديين الخواص ينتقدون مناخ الاستثمار في الجزائر لعدة أسباب منها تباطؤ الدولة في مسارها نحو تحرير ولا مركزية النظام الاقتصادي، وكذلك من المشاكل الحقيقية ومشكل العقار وارتباط الدولة الدائم بقطاع المحروقات، ضف إلى ذلك تأخر النظام المصرفي والبيروقراطية وعدم فعالية النظام القانوني وعدم صلاحية البنية التحتية والسبب الرئيسي هو الوضع الأمني وخصوصا في الفترة الأخيرة، هذا ما انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن النية الحسنة لترقية مناخ الاستثمار في الجزائر لاستقطابه والاستفادة من مزاياه يمثل جانب إيجابي على الاقتصاد الوطني.

1- اختبار الفرضيات: ومن خلال تحليلنا لمعطيات هذا المجال استنتجنا:

✚ الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية ويهدف تحقيق عائد حيث يعمل على تحسين كفاءة الأداء والمردود الاقتصادي، هذه الفرضية مؤكدة لأنه ال حل الأساسي في تنوع القطاعات الاقتصادية والإنتاج والتصدير كما أنه نوع من القوة للمؤسسات الوطنية في إطار الشراكة والتكنولوجيا الدولية.

✚ يعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير على سياسة جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج وعلى حماية الدولة الخاضعة لها من هاجس المديونية والتي تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تبني القوانين الصارمة التي تساعد على تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر هذه الفرضية مؤكدة لأن أي دولة نامية تسعى لزيادة عدد المستثمرين الأجانب وذلك من خلال تقديم عدة محفزات.

✚ نجاح الاستثمار الأجنبي مرهون بتوفير ظروف مناخية وشروط اقتصادية وأمنية وسياسية ملائمة، هذه الفرضية مؤكدة، لأن الظروف المناخية الغير ملائمة وعدم الاستقرار السياسي والأمني هما كالعنصر الماص في عملية الجداء ضد كل المجهودات المتخذة والإمكانات التي تتمتع بها الجزائر في السنوات القليلة الماضية، ونظرا لاهتمام المستثمر الأجنبي بالمعوقات فهو يبحث عن تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وذلك من أجل تحسين صورة الجزائر والتركيز من جديد على النتائج الأخيرة لتكون البداية في انفتاح الاستثمار على القطاعات الأخرى.

2- نتائج البحث: بالعودة إلى ما تم التطرق إليه من خلال هذه الدراسة يمكن استنباط النتائج التالية:

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال ما يوفره من عمالة مباشرة وغير مباشرة، وعملة صعبة غايتها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف، كما يساهم في نقل التكنولوجيا وزيادة المعرفة الإدارية، ويعمل على تدعيم التنمية الاقتصادية.
- ان الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور مستمر من خلال الزيادة المستمرة في عدد المشاريع وبالتالي تحقيق زيادة في مناصب العمل وهذا ما ساهم في تحقيق تدفقات مقبولة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر.
- الإصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية المؤسسات العمومية مثلا كان لها دور لا بأس به في زيادة عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي تتمكن من تحقيق نوع ما الإنعاش الاقتصادي. هناك بعض الإنفاقيات للشراكة الوطنية الأجنبية في عدة قطاعات اقتصادية، مما يدل على بروز بعض المؤشرات الإيجابية التي تدل على نجاح الدولة في جهودها الرامية إلى دعم الاستثمار.
- على الرغم من جملة التحفيزات والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هناك بعض المعوقات والعراقيل التي تقف في وجه هذا الأخير وتحول دون تحقيقه على أكمل وجه.

3-التوصيات التي تدعم هذا الموضوع :استنادا إلى النتائج المستخلصة ومن خلال هذه الدراسة يمكن القول أن الدور الرئيسي في تطوير وترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى السلطات والهيئات المختصة في ذلك، ولكن هذا لا يمنع من تقديمنا لبعض الاقتراحات عسى أن تكون ذات فائدة وتجد لها صدى:

- تبني سياسة اقتصادية توسعية من خلال زيادة أنشطة في مختلف القطاعات بتسخير الإمكانيات الطبيعية والبشرية الهائلة التي تمتلكها البلاد.
- العمل على التحكم في الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الاستفادة من بعض مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر كالتيكنولوجيا والخبرة والعمالة والحصول على العملة الصعبة وتفاذي بعض سلبياتها.
- تفعيل الجهاز المصرفي وتأهيل المؤسسات الاقتصادية والعمل على تطوير المهارات والكفاءات والخبرات قصد تحسين علاقتها مع الدول الأجنبية.
- تشجيع الاستثمارات في قطاعات أخرى كالسياحة، الصناعة، الخدمات وبالأخص قطاع الزراعة القضاء على المشاكل الإدارية (البيروقراطية) التي تعيق الاستثمار من خلال تقديم بعض التسهيلات .
- إنشاء بنك معلومات اقتصادية يتميز بالمصادقة والاستقلالية التامة .
- التقيد بمختلف التوصيات التي تصدرها الجهات الاستشارية المختصة
- الأخذ بعين الاعتبار خاصيات العولمة من حيث تدويل عملية الإنتاج والتطور التقني ومعنى ذلك ضرورة تفتح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي.
- ضرورة الاستفادة من التجارب السابقة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر .
- إعطاء صورة جيدة للعالم الخارجي عن الجزائر .
- القضاء على المشاكل والظاهرة المتمثلة في عمليات الاختلاس والرشوة و تبييض الأموال .

4-آفاق البحث

- هناك بعض المواضيع جديرة بأن تكون محل أبحاث ودراسات أخرى مستقبلية تتمثل فيما يلي:
- مدى مساهمة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر الوسائل الكفيلة بتطوير وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
 - مدى إهتمام الجزائر بالاستثمار في قطاعات منتجة خارج نطاق المحروقات
 - أثر انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري.

وخلص القول نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر في كل الأحوال بالسلب على اقتصاد البلد المضيف بل هناك تعايشا بين الايجابيات والسلبيات الشيء الذي يضطرنا للبحث عن إستراتيجية جديدة تهدف إلى جلب الاستثمار الأجنبي أكثر فأكثر لأن تباطؤ معدلات رؤوس الأموال في الاستثمار في الدول النامية يدفع بالمستثمرين الأجانب إلى تحويل فروعهم نحو البلدان المتقدمة وذلك من أجل المحافظة على معدلات أرباح مرتفعة..لأن كل شيء في الوقت الحالي يدفع بالتوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للوعي المتزايد لشعوب وحكومات الدول المضيفة، وكذا نزعتهما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الرفاهية في العيش و طموحات في غد أفضل.

وفي الأخير نرجو من المولى عز وجل أن يجعل عملنا هذا المتواضع في ميزان حسناتنا، وأن نكون قد أصبنا بعضا من الصواب بداية من اختيار الموضوع وصولا إلى الإحاطة والإلمام بجوانبه المختلفة والحمد لله الذي تتم بفضل الصالحات.

قائمة المراجع

● قائمة المراجع:

أ المراجع باللغة العربية :

- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل، الأردن، 1997 .
- غلا شبوط، واقع الاستثمارات في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية 2002 - 2012 مذكرة ماستر 2012 2013 .
- محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر، الأردن، 2006 .
- احمد زكريا ضياء، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الأردن، 2005 .
- محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، ط2 ،الأردن، 1999 .
- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمارات، دار الثقافة، الأردن، 2009 .
- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998 .
- دريد محمود السامري، الاستثمار الأجنبي ، المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 .
- عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة للكتب، الإسكندرية ، 1997 .
- حمو عارف، مبادئ الاقتصاد، مطابع الشمس، عمان 1993 .
- موشيار معروف كاكما مولا، الاستثمارات والاسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003 .
- لسيد عليوه، تحليل مخاطر الاستثمار، دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2006 .
- رمضان زياد، مبادئ الاستثمار المادي والحقيقي، دار وائل للنشر، الأردن، 1998 .
- عمر معي الدين، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة للطباعة والنشر، 1995 .
- يحيى اوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية-حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005 .
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مطبعة المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ط2، 1991 .
- عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007 .
- علي منير إبراهيم مندي، صناعات الاستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين، منشأة المعارف، القاهرة، 1994 .
- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004 .
- فريد النجار ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000 .

- عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 .
- احمد زكرياء حسان ، مبادئ الاستثمار ، دار النشر و التوزيع ، الاردن ، 1997.
- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 .
- صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الاسكندرية ، الدار الجامعية بالاسكندرية 2003.
- عباس علي ، ادارة الاعمال الدولية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2003 .
- منصورى الزين ، تشجيع الاستثمار و آثاره على التنمية الاقتصادية ، دار الياة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2013 .
- كمال عليوش قربوع ، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 1999 ..
- ناجى بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 67-2007 .
- سعدي يحيى ، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 189-2007 .
- نبيل عيسى ، تحليل سياسة الخصخصة و آفاقها في الجزائر ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، المدرسة العليا للتجارة ، 1988 .

ب- المراجع بالفرنسية

- Abdellah Boughaba, Analyse et évaluation de projets, Berti edition, imprime en France, paris, 1999, p:07

الرسائل العلمية

- يحاوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية-حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005.
- نشيدة معزوز، دور التحفيز الجبائية في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر- حال الجزائر -، مذكرة ماجستير تخصص مالية نقود و بنوك، جامعة الجزائر 2005.
- هناء عبد الغفار السامرائي، العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية واثاره الاقتصادية على الدول النامية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999.
- رجاء بندر عزيزي العكيدي، تقييم لمحددات وسياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية، رسالة ماجستير، اقتصاد، جامعة بغداد 2000.
- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لكل من شرق و جنوب شرق اسيا و امريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر 2002.
- عمروش سلمان، اثر الاصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة تبسة، الجزائر، 2013.
- بلخياط جمال، الاثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الاجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2003.
- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 67-2007.
- سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 189-2007.
- عبد القادر شلالي و محمود كشيدة، دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين إطارها النظري و واقعها الميداني، مذكرة تخرج ليسانس، المركز الجامعي يحي فارس، المدينة، 2003.
- المادة 01 رقم 125-97 المؤرخ في 19 مارس 1997 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 19 مارس 1999.
- ¹ تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر 20
- جلال بوعاتي، حضور قوي لرجال الأعمال الإماراتيين، جريدة الخبر - العدد 4885 - الموافق ل 04 نوفمبر 2006
- محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، 2007.
- بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، 2006.
- صالح مفتاح ودلال بن سمية، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، 2008.
- محمد شريفي، الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (الآثار الإستراتيجية) ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.

التقارير

- تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر 20
- جلال بوعاتي، حضور قوي لرجال الأعمال الإماراتيين، جريدة الخبر - العدد 4885 - الموافق ل 04 نوفمبر 2006.

النصوص القانونية و المراسيم:

- المادة 01 رقم 125-97 المؤرخ في 19 مارس 1997 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 19 مارس 1999 .
- أمر رقم 66 - 277 المؤرخ في 15 - 06 - 1966 ، المتضمن قانون الاستثمارات
- قانون 88 – 01 المؤرخ في 12-01-1988 ، المتضمن قانون التوجيه للمؤسسات العمومية و الاقتصادية ، الجريدة الرسمية 13-01-1988
- المادة 11 من القانون رقم 03-01 ، المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية.
- الأمر 12/11 المؤرخ في 18 يوليو 2011 ، يضمن قانون المالية التكميلي 2011.

المواقع الالكترونية

- الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz
- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz .
- البنك العالمي للمعطيات Banque Mondiale des Données

قائمة الملاحق

ملحق رقم 01: اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للاستثمار الأجنبي المباشر

Date: 05/29/19 Time: 11:58

Sample: 2000 2016

Included observations: 17

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. ****	. ****	1	0.500	0.500	5.0464	0.025
. ** .	. * .	2	0.318	0.091	7.2307	0.027
. .	. ** .	3	0.037	-0.206	7.2621	0.064
. .	. .	4	-0.065	-0.054	7.3667	0.118
. * .	. * .	5	-0.157	-0.070	8.0299	0.155
. ** .	. ** .	6	-0.286	-0.219	10.438	0.107
. *** .	. ** .	7	-0.412	-0.256	15.934	0.026
. *** .	. .	8	-0.366	-0.044	20.738	0.008
. ** .	. .	9	-0.266	-0.015	23.589	0.005
. * .	. .	10	-0.087	0.029	23.941	0.008
. .	. * .	11	-0.035	-0.087	24.008	0.013
. .	. .	12	0.028	-0.054	24.059	0.020

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EVIE WS 8

ملحق 02: اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للاستثمار الأجنبي المباشر ذات الفروق الأولى

Date: 05/29/19 Time: 12:01

Sample: 2000 2016

Included observations: 16

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. ** .	. ** .	1	-0.273	-0.273	1.4337	0.231
. * .	. .	2	0.095	0.022	1.6203	0.445
. ** .	. ** .	3	-0.246	-0.232	2.9640	0.397
. .	. * .	4	0.000	-0.142	2.9640	0.564
. .	. .	5	0.048	0.028	3.0253	0.696
. .	. .	6	0.054	0.027	3.1106	0.795
. * .	. ** .	7	-0.173	-0.215	4.0716	0.771
. .	. * .	8	-0.012	-0.116	4.0769	0.850
. * .	. * .	9	-0.116	-0.145	4.6293	0.865
. * .	. .	10	0.142	-0.026	5.6036	0.847
. .	. .	11	0.028	0.001	5.6501	0.896
. .	. .	12	0.061	0.025	5.9188	0.920

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EVI WS 8

ملحق 03: اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للناتج المحلي الاجمالي

Date: 05/29/19 Time: 12:03

Sample: 2000 2016

Included observations: 17

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. *****	. *****	1	0.853	0.853	14.689	0.000
. ****	. * .	2	0.682	-0.166	24.717	0.000
. ****	. * .	3	0.487	-0.188	30.194	0.000
. ** .	. ** .	4	0.268	-0.217	31.976	0.000
. * .	. .	5	0.088	-0.003	32.184	0.000
. .	. .	6	-0.052	-0.005	32.263	0.000
. * .	. ** .	7	-0.204	-0.232	33.612	0.000
. ** .	. .	8	-0.311	-0.048	37.082	0.000
. *** .	. .	9	-0.365	0.034	42.472	0.000
. *** .	. ** .	10	-0.447	-0.262	51.680	0.000
. *** .	. .	11	-0.467	0.014	63.408	0.000
. *** .	. * .	12	-0.405	0.198	73.989	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EVIE WS 8

ملحق 04: اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للناتج المحلي الاجمالي ذات الفروق الاولى

Date: 05/29/19 Time: 12:04

Sample: 2000 2016

Included observations: 16

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. .	. .	1	0.038	0.038	0.0276	0.868
. * .	. * .	2	-0.090	-0.092	0.1952	0.907
. * .	. * .	3	0.157	0.166	0.7438	0.863
. * .	. ** .	4	-0.187	-0.219	1.5826	0.812
. * .	. * .	5	-0.174	-0.123	2.3743	0.795
. ** .	. ** .	6	0.266	0.243	4.4122	0.621
. * .	. * .	7	-0.093	-0.114	4.6917	0.698
. * .	. .	8	-0.105	-0.047	5.0854	0.748
. * .	. ** .	9	-0.117	-0.286	5.6446	0.775
. * .	. .	10	-0.128	-0.004	6.4315	0.778
. * .	. * .	11	-0.104	-0.066	7.0596	0.794
. .	. * .	12	-0.055	-0.162	7.2768	0.839

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EVIE WS 8

ملحق 05: اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لسعر الصرف

Date: 05/29/19 Time: 12:05

Sample: 2000 2016

Included observations: 17

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. ****	. ****	1	0.569	0.569	6.5308	0.011
. * .	. * .	2	0.187	-0.202	7.2847	0.026
. * .	. * .	3	0.131	0.181	7.6803	0.053
. .	. * .	4	0.019	-0.187	7.6897	0.104
. * .	. .	5	-0.091	-0.012	7.9107	0.161
. * .	. .	6	-0.105	-0.049	8.2315	0.222
. * .	. * .	7	-0.157	-0.118	9.0276	0.251
. ** .	. * .	8	-0.252	-0.138	11.300	0.185
. ** .	. * .	9	-0.266	-0.076	14.149	0.117
. * .	. .	10	-0.157	0.053	15.279	0.122
. * .	. * .	11	-0.152	-0.154	16.527	0.123
. * .	. .	12	-0.118	0.066	17.420	0.134

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EVIE WS 8

ملحق 06: اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمعدل التضخم

Date: 05/29/19 Time: 12:05

Sample: 2000 2016

Included observations: 17

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. .	. .	1	0.072	0.072	0.1044	0.747
. .	. .	2	-0.016	-0.022	0.1102	0.946
. * .	. * .	3	0.161	0.164	0.7057	0.872
. ** .	. * .	4	0.228	0.210	1.9933	0.737
. * .	. * .	5	0.102	0.091	2.2734	0.810
. * .	. * .	6	-0.074	-0.103	2.4326	0.876
. * .	. ** .	7	-0.143	-0.220	3.0899	0.877
. .	. .	8	0.046	-0.033	3.1660	0.924
. * .	. * .	9	-0.082	-0.116	3.4393	0.944
. ** .	. ** .	10	-0.284	-0.221	7.1594	0.710
. * .	. .	11	-0.086	0.005	7.5569	0.752
. ** .	. ** .	12	-0.228	-0.218	10.913	0.536

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EVIE WS 8

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول والأشكال :

أ- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014.	38
02	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014 .	40
03	المتغيرات المستعملة في النموذج	57
04	بيانات متغيرات النموذج من سنة 2000 - 2016	58
05	تقدير النموذج الخطي المتعدد	65
06	نتائج إختبار Ljung-Box الإستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى 0	67
07	نتائج إختبار Ljung-Box الإستقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول	67
08	نتائج اختبار السببية لجرانجر بين بين المتغيرات:	68
09	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج	70
10	تحديد مناطق القبول والرفض لإحصاءة <i>DW</i>	73
11	نتائج التقدير لاختبار وايت (White)	74

ب - قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
39	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014.	01
41	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014 .	02
59	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2000 - 2016	03
60	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000 - 2016	04
61	تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 2000 - 2016	05
62	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2000 _ 2016	06
75	اختبار جارك بير	07

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

شكر و تقدير

إهداء

المقدمة العامة

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول : مدخل للاستثمار

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار

المطلب الثاني : المحددات و المقومات الأساسية للاستثمار

المطلب الثالث : مجالات و مخاطر الاستثمار

المبحث الثاني : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني : أشكال و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث : مبادئ و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث : أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول : مناخ الاستثمار في الجزائر

المطلب الأول : الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

المطلب الثاني : مقومات المناخ الاستثماري

المطلب الثالث : تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث الثاني : الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : إعادة تنشيط و ترقية النظام البنكي و المالي

المطلب الثاني : خوصصة المؤسسات العمومية

المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية و الإصلاحات الجمركية

المبحث الثالث : العراقيل و المعوقات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول : العراقيل الطبيعية و المادية

المطلب الثاني : العراقيل الاقتصادية و السياسية

المطلب الثالث :العراقيل القانونية و الإدارية

الفصل الثالث :الدراسة القياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 2000

- 2016 المبحث الأول : تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول : توصيف متغيرات النموذج

المطلب الثاني : دراسة تطورات متغيرات النموذج

المطلب الثالث: صياغة و تقدير النموذج القياسي

المبحث الثاني : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و اختبار السببية بين المتغيرات

المطلب الأول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

المطلب الثاني : اختبار السببية بين المتغيرات

المبحث الثالث : الدراسة الإحصائية و الاقتصادية و القياسية للنموذج المقدر

المطلب الأول : التحليل الإحصائي للنموذج المقدر

المطلب الثاني : التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر

المطلب الثالث : التحليل القياسي للنموذج المقدر

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الملاحق

قائمة المحتويات

الملخص

ملخص

يعتبر الاستثمار ظاهرة من الظواهر الاقتصادية البالغة الأهمية حيث تعتمد عليه أي دولة في تنمية اقتصادها باعتباره الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي.

فالاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات أو الأفراد قصد الاستفادة وتحقيق الامتيازات وذلك في دولة أخرى غير البلد الأم.

والجزائر تعتبر من الدول النامية التي تبذل كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب ورؤوس أموالهم بهدف تأهيل الاقتصاد الوطني مع متطلبات العولمة، كونها تملك عدة مزايا كالموارد البشرية والطبيعية، وفي نفس الوقت لا يمكن غض النظر أو تجاهل العوائق التي قد تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر والمستثمرين.

Résumé

L'investissement est un phénomène économique important dans lequel tout pays dépend du développement de son économie comme pierre angulaire de la croissance économique.

L'investissement étranger direct est une sorte d'investissement d'institutions ou de particuliers visant à bénéficier de concessions dans un pays autre que la métropole.

L'Algérie est l'un des pays en développement qui s'efforce de créer un environnement propice à l'investissement qui attire les investisseurs étrangers et leur capital afin de qualifier l'économie nationale des exigences de la mondialisation, car elle présente plusieurs avantages, tels que les ressources humaines et naturelles. Et les investisseurs.